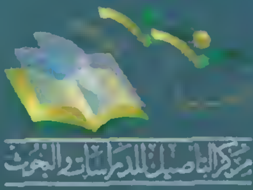




أوراق فكرية (٣)

الدليل العقلي عند السلف

عبدالرحمن بن سعد الشهري



الدليل العقلي عند السلف

الدليل العقلي عند السلف

عبد الرحمن بن سعد الشهري

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

الطبعة الثانية

١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

تصميم الغلاف: مركز التأصيل

الحجم: ١٤×٢١,٥سم

التجليد: غلاف فاخر

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

المملكة العربية السعودية، جدة، طريق الحرمين (الخط السريع)، بجوار كوبري التحلية.

هاتف: ٦٢٨٨٦٨٥ ٢ ٩٦٦ +   ناسوخ: ٢٧١٨٢٣٠ ٢ ٩٦٦ +

ص ب: ١٨٧١٨ جدة ٢١٤٢٥ المملكة العربية السعودية

الموقع الإلكتروني: www.taseel.com

بريد إلكتروني: info@taseel.com

الدليل العقلي عند السلف

«قراءة مختصرة في منهج الاستدلال وحقيقة العلاقة بين العقل والنقل»

جمعه وأعده

عبد الرحمٰن بن سعد الشهري

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام: ١].

«والحمد لله الذي لا يُؤدَّى شُكْرُ نعمه إلا بنعمة منه، تُوجِبُ على مُؤَدِّي ماضي نعمه بأدائها نعمة حادثة يجب عليه شكره بها، ولا يبلغ الواصفون كُنْهَ عظمته، الذي هو كما وصف نفسه، وفوق ما يصفه به خلقه، أحمده حمداً كثيراً كما ينبغي لكرم وجهه وعِزِّ جلاله، وأستعينه استعانة من لا حول له ولا قوة إلا به، وأستهديه بِهُداه الذي لا يضل من أنعم به عليه، وأستغفره لما أَزْلَفتُ وأخَّرتُ استغفار من يقرُّ بعبوديته، ويعلم أنه لا يغفر ذنبه، ولا ينجيه منه إلا هو. وأشهد أن لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن

محمداً عبده ورسوله»[١]، صلى الله عليه (كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وصلى الله عليه في الأولين والآخرين، أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحدٍ من خلقه، وزكَّانا وإياكم بالصلاة عليه، أفضل ما زكَّى أحداً من أمته بصلاته عليه)[٢]، ورضي الله عن الصحابة أجمعين ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين أما بعد:

فإن لمكانة العقل من النقل ـ أو العلاقة بين العقل والنقل ـ أهمية كبرى في منهج أهل السُّنَّة والجماعة عموماً وفي قواعد الاستدلال عندهم خصوصاً. وذلك أن العقل تابع للنقل عندهم، وآلة لفهمه، ولا يمكن أن يعارضه فضلاً أن يكون مقدماً عليه وحاكماً. فمقدمة التعارض بين العقل والنقل ممتنعة عند أهل السُّنَّة والجماعة، غير واقعة في حقيقة الأمر، بل هي دعوى ادعاها المتكلمون ومن تابعهم، وكان ذلك نتيجة لجعلهم العقل هو أصل الاستدلال عندهم، والنقل تابع له، بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك حيث جعلوا الأدلّة العقلية هي القطعية واليقينية، وأما الأدلّة النقلية فإنما هي ظواهر ظنية عند كثير منهم، فقام عندهم على هذا الأصل = المعارض العقلي الذي ترد به النصوص الشرعية؛ لأنها عارضت العقل، وبتعبير آخر: الإمكان العقلي الذي تقبل به النصوص الشرعية، (لأنها ممكنة عقلاً وأخبر بها الصادق) كما صرح بذلك كبار أئمتهم.

(١) خطبة الإمام الشافعي في مقدمة كتابه الرسالة.
(٢) الرسالة ص(٥).

وقد كان للسلف عموماً موقف واضح وبين في العلاقة بين العقل والنقل، وأنه لا تعارض بينهما أصلاً؛ لأن ذلك هو مقتضى الإيمان بالنبي ﷺ والتسليم لخبره بغير قيد أو شرط، وأيضاً هو مقتضى ما دلت عليه نصوص الكتاب والسُّنَّة، وهذا مقرر في جميع كتب أهل السُّنَّة والجماعة. ومن تأمل في كتبهم يجد منهجهم واضحاً في الاستدلال بالأدلّة النقلية الصحيحة، والأدلّة العقلية الصريحة، ولا يقوم التعارض بين هذه وتلك عندهم أبداً.

وهذا بين في منهج الاستدلال عندهم كما نجده عند الإمام الشافعي في «الرسالة» من جهة رسم المنهج العام في فهم الكتاب والسُّنَّة وتقريره، والإمام أحمد في «الرد على الزنادقة والجهمية» ومما نقل عنه في أبواب العقائد، والإمام الكناني في كتاب «الحيدة»، والإمام البخاري في «خلق أفعال العباد»، وكتابي «التوحيد» و«الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة» من صحيحه، والإمام عثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على بشر المريسي»، وكما في كتاب «التوحيد» للإمام ابن خزيمة، وكتاب «التبصير في معالم الدين» للإمام ابن جرير الطبري، وغيرها من كتب أئمة السلف المتقدمين رحمهم الله جميعاً. ومن تبعهم كشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في كثير من كتبه، وخاصة كتاب «درء تعارض العقل والنقل»، أو «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول».

فمن المعلوم ضرورة أن منهج أهل السُّنَّة والجماعة في التلقي يرجع إلى «كتاب الله جل وعلا وسُنَّة النبي ﷺ»، والوقوف عندهما، والأخذ بما فيهما، وأن فيهما الكفاية والكمال، سواء في باب الدلائل، أو في باب المسائل.

فأهل السُّنَّة من جهة مصدر التلقي اعتمدوا الكتاب والسُّنَّة، ومن جهة الفهم التزموا فهم الصحابة ـ رضي الله عنهم وأرضاهم ـ.

وعلى هذين الأصلين قام منهج أهل السُّنَّة والجماعة في فهم النصوص والاستدلال بها.

فإن الصحابة ـ رضي الله عنهم وأرضاهم ـ هم خير هذه الأمة بعد النبي ﷺ، فهم سادات هذه الأمة، وأفضلها علماً وعملاً، وأبرها قلوباً، وأطهرها نفوساً، وأعمقها فهماً[(١)]، وقد تحصل لهم من الفضل والقدر ما لم يتحصل لغيرهم، ولا يمكن لمن بعدهم أن يصل إلى منزلتهم أو أن يبلغ مرتبتهم، وقد أجمعت الأمة قاطبة على فضلهم وقدرهم وتقديمهم، ومن نازع في ذلك اتهمه المسلمون في دينه ورأيه.

يقول تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]، هذه الآية دليل على فضل الصحابة، وأن من جاء بعدهم إنما يستحق الرضا والجنة والفوز لاتصافه بمتابعتهم والسير على طريقهم.

وقد ثبت عن النبي ﷺ في حديث العرباض بن سارية قوله: **«عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»**[(٢)].

---

(١) هذا بعض وصف ابن مسعود رضي الله عنه للصحابة رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢٨/ ٣٦٧) رقم (١٧١٤٢)، وأبو داود (٥/ ١٩٣) رقم (٤٥٩٩)، والترمذي (٤/ ٤٠٨) رقم (٢٦٧٦)، وقال: حديث حسن =

فحث النبي ﷺ على اتباع سُنَّة الخلفاء الراشدين، وسنتهم تبع لسنة النبي ﷺ.

وعن عمران بن حصين قال: قال النبي ﷺ: «**خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**...»[١]، وقد بوب عليه الإمام البخاري فقال: «باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه».

قال النووي: «اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه ﷺ والمراد أصحابه»[٢]، وقال الحافظ ابن حجر: «واقتضى هذا الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين، والتابعون أفضل من أتباع التابعين»[٣].

وهذه الأفضلية والخيرية كانت في سائر أبواب الدين علماً وعملاً، فهم مقدمون على غيرهم علماً وعملاً وفهماً، يقول شيخ الإسلام ـ ناقلاً أن منهج السلف تقديم علم الصحابة على علم غيرهم ـ: «ولا تجد إماماً في العلم والدين... إلا وهم مصرحون

= صحيح، وابن ماجه (١/ ١٥) رقم (٤٢)، ونقل ابن عبد البر عن أبي بكر البزار قوله: «حديث عرباض بن سارية في الخلفاء الراشدين هذا حديث ثابت صحيح»، ثم قال ابن عبد البر: «هو كما قاله البزار رَحِمَهُ اللهُ حديث عرباض حديث ثابت». جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦٥)، وقال الحافظ ابن رجب: «وقال الحافظ أبو نعيم: هو حديث جيد من صحيح حديث الشاميين». جامع العلوم والحكم (٢/ ٩٧ ـ ٩٨).

(١) أخرجه البخاري (٥/ ٢) رقم (٣٦٥٠)، ومسلم (٤/ ١٩٦٢) رقم (٢٥٣٣).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٨٤).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٦).

بأن أفضل علمهم ما كانوا فيه مقتدين بعلم الصحابة، وأفضل عملهم ما كانوا فيه مقتدين بعمل الصحابة، وهم يرون أن الصحابة فوقهم في جميع أبواب الفضائل والمناقب»[١].

ويقول أبو العالية الرياحي في لزوم اتباع ما كان عليه الصحابة: «تعلموا الإسلام فإذا تعلمتم الإسلام فلا ترغبوا عنه يميناً ولا شمالاً وعليكم الصراط المستقيم، **وعليكم بسُنَّة نبيكم والذي كان عليه أصحابه**، وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين الناس العداوة والبغضاء»[٢].

ومن نفيس كلام الإمام الشافعي في شأن الصحابة ـ رضي الله عنهم وأرضاهم ـ قوله: «وقد أثنى الله ـ تبارك وتعالى ـ على أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله وهنَّاهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين، هم أدوا إلينا سُنن رسول الله ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عاماً وخاصاً وعزماً وإرشاداً، وعرفوا من سُنَّته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا لأنفسنا»[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن المعلوم بالضرورة لمن

(١) شرح الأصفهانية ص(١٦٥).
(٢) الشريعة للآجري (١/ ٣٠٠).
(٣) مناقب الشافعي للبيهقي ص(٤٤٢).

تدبر الكتاب والسُّنَّة وما اتفق عليه أهل السُّنَّة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير قرون هذه الأمة ـ في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أن خيرها ـ: القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة: من علم وعمل وإيمان وعقل ودين وبيان وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل، هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم؛ كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة أولئك أصحاب محمد: أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»، وقال غيره: «عليكم بآثار من سلف، فإنهم جاءوا بما يكفي وما يشفي، ولم يحدث بعدهم خير كامن لم يعلموه»... وما أحسن ما قال الشافعي رحمه الله في رسالته: «هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا»[١].

---

(١) الفتاوى (٤/١٥٧ ـ ١٥٨). وكلام الإمام الشافعي لم أجده في كتاب الرسالة المطبوع، ووجدت البيهقي يقول: «وذكر الشافعي رضي الله عنه في كتاب الرسالة القديمة، بعد ذكر الصحابة رضي الله عنهم والثناء عليهم بما هم أهله، فقال: وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا» المدخل للسنن الكبرى (١/ ٤٤ ـ ٤٥)، وانظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٤٢)، فقد نص على أنه قرأه في كتاب الرسالة القديمة.

ويقول الإمام ابن القيم: «والمقصود أن أحداً ممن بعدهم لا يساويهم في رأيهم، وكيف يساويهم؟ وقد كان أحدهم يرى الرأي فينزل القرآن بموافقته. . . وحقيق بمن كانت آراؤهم بهذه المنزلة أن يكون رأيهم لنا خيراً من رأينا لأنفسنا، وكيف لا؟ وهو الرأي الصادر من قلوب ممتلئة نوراً وإيماناً وحكمة وعلماً ومعرفة وفهماً عن الله ورسوله، ونصيحة للأمة، وقلوبهم على قلب نبيهم، ولا وساطة بينهم وبينه، وهم ينقلون العلم والإيمان من مشكاة النبوة غضاً طرياً لم يشبه إشكال، ولم يشبه خلاف، ولم تدنسه معارضة، فقياس رأي غيرهم بآرائهم من أفسد القياس»(١).

فالصحابة ـ رضي الله عنهم وأرضاهم ـ هم أعلم الناس بالدين بعد رسول الله ﷺ، وأقوم الناس به علماً وعملاً، وهذا يقتضي لزوم هديهم واتباع طريقتهم ومعرفة كلامهم والتفقه فيه، وقد كان أئمة السلف وعلماء الحديث والفقه مع سعة علمهم وفرط ذكائهم ودقة فهمهم = يسلمون للصحابة في علمهم ويخضعون لمعارفهم ومداركهم ولا ينازعون في تقدمهم عليهم، يقول ابن تيمية في سياق رده على ابن سينا عندما طعن في علوم العرب ولسانها: «فإن كنت تشك في ذكاء مثل: مالك، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وزفر بن الهذيل، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي عبيد، وإبراهيم الحربي، وعبد الملك بن حبيب الأندلسي، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، وعثمان بن سعد الدارمي، بل ومثل: أبي العباس بن سريج، وأبي

(١) إعلام الموقعين (٢/ ١٥١ ـ ١٥٣).

جعفر الطحاوي، وأبي القاسم الخرقي، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وغيرهم من أمثالهم، فإن شككت في ذلك فأنت مفرط في الجهل أو مكابر، **فانظر خضوع هؤلاء للصحابة، وتعظيمهم لعقلهم وعملهم، حتى إنه لا يجترئ الواحد منهم أن يخالف الواحد من الصحابة إلا أن يكون قد خالفه صاحب آخر»**[١].

وبعد هذه المقدمة المنهجية، فهذه قراءة مختصرة حول موضوع الدليل العقلي عند السلف، تناسب هذا المقام، أردت بها إيضاح بعض المعالم حول هذا الموضوع، وإبراز أهم الجوانب المتعلقة بهذا الشأن، والكشف عن حقيقة منهج السلف[٢] في ذلك، ودفع تهمة عدم برهنة الاستدلال في منهجهم.

فمن المعلوم أن منهج السلف (منهج تكاملت دلائله واستقرت أصوله) من جهة الوحي، فلا يمكن أن يزاد إليه شيء أو أن يضاف إليه أمر من الحق ليس فيه، ولكن الممكن بل هو الواجب = الكشف عن أصول هذا المنهج وإبرازها، وإيضاح دلائله وإظهارها، فجملة من الأمور التي يعاب بها المنهج اليوم يتحملها أهل المنهج أنفسهم الذين قصروا في الكشف عن حقيقة هذا المنهج، وخاصة في باب الدلائل، الذي هو أصل باب المسائل، خاصة فيما يتعلق بباب أصول التوحيد والإيمان، الذي عليه أصل النزاع بين أهل السُّنَّة وسائر المخالفين.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٧٢).

(٢) المراد بالسلف هنا: الصحابة رضي الله عنهم ومن سار على طريقتهم ومذهبهم، وقد استعمل لفظ أهل السُّنَّة والجماعة، فالسلف هم أهل السُّنَّة حقيقة لا دعوى.

وسيكون الكلام في هذا الموضوع في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الدليل العقلي.

المبحث الثاني: استعمال السلف للدليل العقلي.

المبحث الثالث: العلاقة بين العقل والنقل عند السلف.

المبحث الأول

تعريف الدليل العقلي

أما الدليل: لغة: فهو المرشد[١].

اصطلاحاً: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر[٢].

ـ تعريف العقل في اللغة:

يرجع معنى العقل في اللغة إلى المنع والحبس والإمساك.

قال ابن فارس[٣]: «العين والقاف واللام أصل... يدل عظمه على

(١) لسان العرب (د ل ل).

(٢) التعريفات للجرجاني ص(١٤٠)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص(٣٤٠).

(٣) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني المالكي، لغوي مشهور، من مؤلفاته: مقاييس اللغة، ومجمل اللغة، وغيرها، توفي سنة ٣٩٥هـ. =

حبسة في الشيء أو ما يقارب الحبسة. من ذلك العقل، وهو الحابس عن ذميم القول والفعل»[١]. وسمي عقل الإنسان ـ وهو تمييزه الذي به فارق جميع الحيوان ـ عقلاً؛ لأنه يعقله؛ أي: يمنعه من التورط في الهلكة[٢]. وعقل الدواء بطنه أمسكه[٣].

ـ تعريف العقل اصطلاحاً:

تعددت تعريفات العقل كثيراً وتنوعت، حتى بلغ الحال أن أوصلها بعضهم إلى ألف قول في تعريف العقل[٤]، واعترف بعضهم بصعوبة تعريفه، يقول الجويني: «فإن قيل: فما العقل عندكم؟ قلنا: ليس الكلام فيه بالهيّن»[٥].

= انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ١٠٣).

(١) مقاييس اللغة (٤/ ٦٩).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (١/ ٢٤٠).

(٣) مختار الصحاح للرازي ص(١٨٨)، مادة: (عقل). انظر في معنى العقل في اللغة: مجمل اللغة لابن فارس (٣/ ٦١٧)، ولسان العرب (١٠/ ٢٣٢)، وجمهرة اللغة لابن دريد (٢/ ٩٢٩)، والقاموس المحيط، مادة: (عقل) ص(١٠٣٣ ـ ١٠٣٤).

(٤) البحر المحيط للزركشي (١/ ٨٤).

(٥) البرهان (١/ ٩٥). وانظر: كتاب أولية العقل لعادل ضاهر ص(١٨) فقد اعترف بأن مفهوم العقل ما زال غامضاً إلى اليوم عند العرب، بل حتى عند الغرب مع كثرة الاتجاهات العقلية عندهم، وعادل ضاهر مع كونه من كبار المنظرين للعلمانية اليوم، يعترف بهذا، ويؤلف كتابه هذا ليبيِّن أولية العقل وأسبقيته على كل شيء ومن ذلك النقل، ومع ذلك لم يصل إلى أمر واضح في هذا العقل الذي يريد له الأولية والأسبقية، والغريب أن كثيراً ممن يدعي أنه من أرباب العقل هم من أكثر الناس حيرة واضطراباً في تعريفه.

وفي الحقيقة يصبح تعريفه ليس بالهين عند من يريد حصره على معنى واحد وبحد واحد، وهذا ما انتقده الغزالي بقوله: «وكذلك إذا قيل: «ما حَدُّ العقل؟» **فلا تطمع في أن تحدَّهُ بحدٍ واحد، فإنه هَوَس**؛ لأن اسم العقل مشترك يطلق على عدة معانٍ؛ إذ يطلق على بعض العلوم الضرورية، ويطلق على الغريزة التي يتهيّأ بها الإنسان لدَرْك العلوم النظرية، ويطلق على العلوم المستفادة من التجربة حتى إنَّ مَنْ لم تحنّكه التجارب بهذا الاعتبار لا يُسمَّى عاقلاً، ويطلق على مَنْ له وقار وهيبة وسكينة في جلوسه وكلامه، وهو عبارة عن الهدوء فيقال: «فلان عاقل»؛ أي: فيه هدوء، وقد يطلق على مَنْ جَمَعَ العمل إلى العلم حتى إنَّ المفسد وإن كان في غايةٍ من الكياسة يمنع عن تسميته عاقلاً...، فإذا اختلفت الاصطلاحات فيجب بالضرورة أن تختلف الحدود»[١].

وهذا ما أخطأ فيه الباقلاني فإنه عرف العقل بأنه (من العلوم؛ إذ لا يتّصف بالعقل خالٍ عن العلوم كلها، وليس من العلوم النظرية، فإنَّ النظر لا يقع ابتداؤه إلا مسبوقاً بالعقل، فانحصر في العلوم الضرورية وليس كلها، فإنه قد يخلو عن العلوم بالمحسوسات مَن اختلَّت عليه حواسُّه، وإن كان على كمالٍ من عقله)[٢]، فهو عنده بعض العلوم الضرورية وليس كلها[٣]، وهذا الحصر تعقبه عليه

---

(١) المستصفى (١/ ٦٤).

(٢) نقله عنه الجويني. انظر: البرهان (١/ ٩٥)، وقد وافق الباقلاني على هذا التعريف القاضي أبو يعلى الحنبلي، العدة في أصول الفقه (١/ ٨٣).

(٣) انظر: التلخيص للجويني (١/ ١١٠)، والبحر المحيط للزركشي (١/ ٨٦)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (١/ ٨١).

الجويني فقال: (والذي ذكره ﷺ فيه نظر، فإنه بنى كلامه على أنّ العقل من العلوم الضرورية؛ لأنه لا يتصف بالعقل عارٍ من العلوم كلها، وهذا يَردُ عليه أنه لا يمتنع كون العقل مشروطاً بعلوم وإن لم يكن منها، وهذا سبيل كل شَرط ومشروط. فإن قيل: ما الذي يبطل ما ذكره القاضي ﷺ في معنى العقل؟ قلنا: نرى العاقل يذهل عن الفكر في الجواز والاستحالة وهو عاقل)[١]، وقال عنه الغزالي: (وهو مُزيَّف، فإنّ الذاهل عن الجواز والاستحالة عاقل)[٢].

وحاصل ما تقدم أنه لا يمكن حصر تعريف العقل في معنى واحد؛ لأنه مستعمل في لسان المسلمين على أكثر من معنى، وعلى هذا متى خرج من يريد تعريف العقل عن حصره في معنى واحد، واستعمل له معنى صحيحاً = فقد خرج عن الإشكالات المطروحة في تعريفه، وخرج عن كثير من التكلفات المذكورة في مفهوم العقل وتعريفه.

وعلى هذا تأتي العبارات المنقولة عن كثير من العلماء في مفهوم العقل وتعريفه، وقبل نقل عباراتهم في ذلك لا بد من التنبيه على أمور حول هذه العبارات المنقولة:

- أن العبارات ليس فيها ما يدل على معنى باطل.
- أنها مع تنوعها فهي غير متعارضة.
- أن الواحد من أهل العلم لم يرد الحصر بذكره لمعنى من معاني العقل كما تقدم تقريره.

---

(١) البرهان (١/ ٩٥).

(٢) المنخول للغزالي (١٠٣).

وفي جماع معاني العقل الصحيحة يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«... فهنا أمور:

أحدها: علوم ضرورية يفرق بها بين المجنون الذي رفع القلم عنه، وبين العاقل الذي جرى عليه القلم، فهذا مناط التكليف.

والثاني: علوم مكتسبة تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه وترك ما يضره، فهذا لا نزاع في وجوده...

الثالث: العمل بالعلم، يدخل في مسمى العقل أيضاً، بل هو من أخص ما يدخل في اسم العقل الممدوح...

الرابع: الغريزة التي بها يعقل الإنسان...»[١].

والتفصيل في هذا أن العقل يقع بالاستعمال على أربعة معانٍ صحيحة:

الأول: أن يكون بمعنى الغريزة المدركة، فبها يعلم ويعقل، وهي فيه كقوة البصر في العين، وهذه الغريزة شرط في كل علم عقلي أو سمعي كما أن الحياة شرط[٢].

---

(١) بغية المرتاد ص(٢٤٨ ـ ٢٨٤). وانظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤٣)، والصفدية (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨، ٣٣١)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٥٣٩)، (٨/ ٣١١)، (٩/ ٣٠٥، ٢٨٧، ٢٧١)، (١٨/ ٣٣٨)، والرد على المنطقيين ص(٩٤، ١٩٦، ٢٧٦)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٢٥)، ومقالات الإسلاميين للأشعري ص(٤٨٠ ـ ٤٨٢)، والفصل لابن حزم (٣/ ٦٦)، والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢/ ٣٧). وإحياء علوم الدين للغزالي (١/ ٨٥ ـ ٨٦).

(٢) درء التعارض (١/ ٨٩).

ومما جاء في ذلك ما روي عن ابن المبارك أنه قال: «سئل عقيل: ما أفضل ما أعطي العبد؟ قال: غريزة عقل...»[١].

وجاء مثل ذلك عن الإمام أحمد أنه قال: العقل غريزة[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «نص أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وغيرهما أن العقل غريزة في الإنسان»[٣].

وقول الحارث المحاسبي: «فأما هو في المعنى والحقيقة لا غيره، فهو غريزة وضعها الله سبحانه في أكثر خلقه، لم يطلع عليها العباد بعضهم من بعض، ولا اطلعوا عليها من أنفسهم برؤية، ولا بحس، ولا ذوق، ولا طعم. وإنما عرفهم الله ﷻ إياه بالعقل منهم؛ فبذلك العقل عرفوه، وشهدوا عليه بالعقل الذي عرفوه به من أنفسهم، بمعرفة ما ينفعهم، ومعرفة ما يضرهم»[٤].

ويقول: «فالعقل غريزة، جعلها الله في الممتحنين من عباده؛ أقام به على البالغين للحلم الحجة، وأنه خاطبهم من جهة عقولهم، ووعد، وتوعد، وأمر، ونهى، وحض، وندب»[٥].

ويقول الغزالي عن هذا المعنى، إنه: «الوصف الذي يفارق

(١) روضة العقلاء لابن حبان ص(١٧)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٣٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (١/ ٨٦)، والمسودة ص(٥٥٦).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٥٠)، ومجموع الفتاوى (٩/ ٢٨٧)، والاستقامة (٢/ ١٦١)، والصفدية (٢/ ٢٥٧).

(٤) العقل وفهم القرآن للمحاسبي ص(٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٥) المرجع السابق ص(٢٠٣).

الإنسان به سائر البهائم، وهو الذي استعد به لقبول العلوم النظرية، وتدبير الصناعات الخفية الفكرية»[١].

ويقول الماوردي: «فالغريزي هو العقل الحقيقي، وله حد يتعلق به التكليف، لا يجاوزه إلى زيادة، ولا يقصر عنه إلى نقصان، وبه يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان»[٢].

ويقول ابن تيمية في هذا المعنى: «العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل، ولكنه ليس مستقلاً بذلك، لكنه غريزة في النفس، وقوه فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين»[٣].

الثاني: أن يكون بمعنى المعارف الفطرية والعلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء؛ كالعلم بأن الكل أكبر من جزئه.

وهذا معنى من المعاني المستعملة للعقل، فالعلوم الضرورية يشترك فيها جميع العقلاء، وهي من دلائلهم التي يستعملونها؛ كالعلم بأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الشخص الواحد لا يكون في مكانين في وقت واحد، وأن الشيء لا يخلو من وجود أو عدم، وأن الموجود لا يخلو من حدوث أو قدم، وأن من المحال اجتماع الضدين[٤]، فهذه علوم فطرية ضرورية تشمل جميع العقلاء حتى الطفل المميز.

---

(١) إحياء علوم الدين للغزالي (١/ ٨٥)، وقد عقد فصلاً كاملاً في بيان حقيقة العقل وأقسامه.

(٢) أدب الدنيا والدين للماوردي (٤)، وانظر: شرح الكوكب المنير (١/ ٨٧).

(٣) الفتاوى (٣/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(٤) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٨٥)، وأدب الدنيا والدين (٥).

الثالث: العلوم النظرية، وهي ما يحصل للعاقل بالنظر والاستدلال.

والمراد هنا: العلوم التي يحصلها العاقل بالنظر والاستدلال، فهي ليست علوماً ضرورية حصلت له من غير اكتساب، بل هي علوم مكتسبة من حيث الأصل، يقول ابن تيمية عن هذا المعنى للعقل هو: «علوم مكتسبة تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه وترك ما يضره، فهذا أيضاً لا نزاع في وجوده، وهو داخل فيما يحمد بها عند الله من العقل، ومن عدم هذا ذم... وما في القرآن من مدح من يعقل وذم من لا يعقل يدخل فيه هذا النوع»[(١)].

الرابع: العمل بمقتضى العلم.

وهذا من أكثر المعاني استعمالاً في لسان السلف؛ لأن العمل من لوازم العقل، والسلف نظروا إلى أن المقصود بالعلم العمل فأعملوا هذا المعنى أكثر من غيره.

يقول ابن تيمية: «أما العمل بالعلم وهو جلب ما ينفع الإنسان، ودفع ما يضره بالنظر في العواقب فهذا هو الأغلب على مسمى العقل في كلام السلف والأئمة»[(٢)].

ومما جاء في ذلك: «لما سئل عطاء بن أبي رباح: ما أفضل ما أعطي العبد؟ قال: العقل عن الله»[(٣)]. وهذا يتضمن الفهم والإدراك ويتضمن العمل.

---

(١) بغية المرتاد (١/ ٢٦٠).

(٢) درء التعارض (٩/ ٢٢).

(٣) روضة العقلاء ص(١٨)، وقد ذكرت هذا الأثر وإن كان لا يأتي عند =

ويقول سفيان بن عيينة: «ليس العاقل الذي يعرف الخير من الشر، ولكن العاقل الذي يعرف الخير فيتبعه، ويعرف الشر فيجتنبه»[١].

وحاصل ما تقدم أن العقل يطلق على كل هذه المعاني الأربعة: الغريزة، والعلوم الضرورية، والعلوم النظرية، والعمل بالعلم.

وهذا ما لخصه ابن تيمية بقوله عن العقل: «هو علم، أو عمل بالعلم، وغريزة تقتضي ذلك»[٢].

وعلى هذا يمكن أن يقال في **تعريف الدليل العقلي**[٣]: إنه الاستدلال بالأمور الضرورية أو النظرية التي يحصلها العقل على إثبات مطلوب معين، أو نفيه.

أو يقال: إنه الأمور الضرورية أو النظرية التي يحصلها العقل الدالة على إثبات مطلوب معين، أو نفيه.

= الكثير على طريقة الحدود والتعريفات لبيان أنه قد ذكرت آثار كثيرة عن المتقدمين قد يستفاد منها في بيان فهمهم لمعنى العقل، ومن المراجع في ذلك روضة العقلاء كما ذكر، وكتاب العقل لابن أبي الدنيا.

(١) كتاب العقل وفضله لابن أبي الدنيا ص(٥١).

(٢) درء التعارض (١٠/ ٣٠٢).

(٣) لم أجد من عرف الدليل العقلي على هذا التركيب الوصفي، والله أعلم.

المبحث الثاني

استعمال السلف للدليل العقلي

يقوم منهج الاستدلال عند السلف على الأخذ بالأدلّة الصحيحة أيّاً كان مصدرها، نقلية كانت أو عقلية أو حسية، فهذه وسائل المعرفة التي خلقها الله جل وعلا في نفوس العباد، وركزها في فطرهم وطبائعهم، وهذه حقيقة قرآنية بينة واضحة في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [النحل: ٧٨]، فالله جل وعلا أخرج الإنسان إلى هذه الدنيا لا يعلم شيئاً، ثم جعل له هذه الوسائل التي يعرف بها الحق، ويصل إليه[1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَـٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ

(١) انظر هذا المعنى في: تفسير الطبري (١٤/ ٣١٥).

أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأحقاف: ٢٦]، (فذكر ما ينال به العلوم وهي السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل)[١].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، والمراد هنا التأكيد على أن النصوص بينت أن الاستدلال بالعقل أمر بديهي، وأنه مما فطر عليه الإنسان، فهو ضرورة مركبة في الإنسان، فتجد الإنسان العامي البسيط يستعمل الدلالة العقلية في إثبات جملة من مطالبه، بل يستعملها حتى في إثبات المطالب الدينية فيستدل بالخلق على عظمة الخالق وعلمه وقدرته وحكمته، «والبدوي العامي الجاهل ينظر إلى السماء كيف رفعت، وإلى الجبال كيف نصبت، وإلى الأرض كيف سطحت، وبإمكانه أن ينظر إلى البعير الذي يركبه كيف خلق، فيصل به نظره وتدبره إلى اليقين والاعتقاد الجازم الصادق الذي لا يدخله ريب، ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾ [البلد: ٨ ـ ١٠] كل إنسان ينظر كيف خلقه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فيصل عن طريق هذا النظر إلى أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حق»[٢].

فالإنسان مفطور على الاستدلالات العقلية البديهية، فيعلم مثلاً تأثير الأسباب في المسببات، وأن لكل حادث محدثاً، «فإنا إذا

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٧)، وانظر: تفسير الطبري (٢١/ ١٦٠)، وشفاء العليل لابن القيم (١/ ٣٠١).
(٢) التعليق على شرح العقيدة الطحاوية، للدكتور سفر الحوالي (١/ ٣١).

فرضنا إنساناً سليم العقل، لم يمارس هذه المجادلات[١]، ثم يعرض على عقله أن كفتي الميزان: هل يمكن أن تترجح إحداهما على الأخرى لا لسبب أصلاً؟ فإن صريح العقل يشهد له بإنكار ذلك.

وكذلك إذا دخل برية لم يجد فيها عمارة أصلاً، ثم دخلها فوجد فيها عمارة رفيعة، وقصراً مشيداً، فإنه مضطر إلى العلم بوجود بان وصانع، وكذلك إذا أحس بصوت أو حركة، اضطر إلى العلم بوجود مصوت أو متحرك، بل الصبيان يضطرون إلى العلم بذلك؛ لأنهم إذا وجدوا في موضع شيئاً لم يتوقعوا حصوله هناك، حملتهم طباعهم السليمة على طلب من وضع ذلك الشيء في ذلك الموضع، فدلنا هذا على أن ذلك من العلوم الضرورية»[٢]، وهذه الضرورة والبديهة مركبة في كل مميز، حتى الطفل الصغير، يقول ابن تيمية: «فإن كون الحادث يحدث نفسه من غير محدث يحدثه، من أبين الأمور استحالة في فطر جميع الناس، والعلم بذلك مستقر في فطر جميع الناس، حتى الصبيان، حتى إن الصبي إذا رأى ضربة حصلت على رأسه قال: من ضربني؟ من ضربني؟ وبكى حتى يعلم من ضربه، وإذا قيل له: ما ضربك أحد، أو هذه الضربة حصلت بنفسها من غير أن يفعلها أحد، لم يقبل عقله ذلك»[٣]، فالأمور الضرورية والبديهية، وخاصة المطلوبة شرعاً، قد فطر الله الناس على معرفتها، ويسر لهم إدراكها. يقول ابن تيمية: «فإن الله تعالى

---

(١) أي: الفلسفية والكلامية.
(٢) درء التعارض (٨/ ١١٤)، وابن تيمية هنا ينقل عن نهاية العقول للرازي.
(٣) درء التعارض (٨/ ٣٠٥).

نصب على الحق الأدلّة والأعلام الفارقة بين الحق والنور، وبين الباطل والظلام، وجعل فطر عباده مستعدة لإدراك الحقائق ومعرفتها، ولولا ما في القلوب من الاستعداد لمعرفة الحقائق لم يكن النظر والاستدلال ولا الخطاب والكلام، كما أنه سبحانه جعل الأبدان مستعدة للاغتذاء بالطعام والشراب ولولا ذلك لما أمكن تغذيتها وتربيتها، وكما أن في الأبدان قوة تفرق بين الغذاء الملائم والمنافي، ففي القلوب قوة تفرق بين الحق والباطل أعظم من ذلك»[١]، ويقول المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأما المطلوب شرعاً فإن الله تعالى أعد العقول العادية لإدراكه، وأعد لها ما يسددها فيه من الفطرة والآيات الظاهرة في الآفاق الظاهرة والأنفس، ثم أكمل ذلك بالشرع، فإذا انقاد العقل العادي للشرع وامتثل هداه، واستضاء بنوره فقد أمن ما يخشى من قصوره»[٢]، فالاستدلال بالعقل أمر بديهي واضح. **فهذه مسلمة أولى، أردت تقريرها وتأكيدها أولاً، وهو الأمر الأول.**

أما الأمر الثاني: أن من أصول السلف المجمع عليها = الأخذ بالكتاب والسُّنَّة، والاعتصام بهما، وهذا الأخذ شامل لباب الدلائل والمسائل، فما من دليل جاء في الكتاب والسُّنَّة إلا والسلف آخذون به، ومن ذلك الأدلّة العقلية، فالدلائل العقلية قد دلت عليها النصوص، وأرشدت إليها، فهذا من مقتضيات كمال الدين، فكما أن الكمال حاصل في المسائل فهو حاصل في

---

(١) درء التعارض (٥/ ٦٢).

(٢) القائد إلى تصحيح العقائد ضمن كتاب التنكيل للمعلمي (٢/ ٢٠٥).

الدلائل، فما من دليل صحيح يحتاج إليه المكلف في دينه إلا وقد جاءت به النصوص على أكمل وجه، ولهذا لا يمكن أن يستقل العقل بدليل صحيح لا يأتي في الشرع الدلالة عليه، والإرشاد إليه، فهناك تلازم بين أن يكون الأمر من الدين وأن يكون منقولاً عن النبي ﷺ، فما كان من الدين فلا بد أن يكون منقولاً عنه ﷺ، وما لم يكن منقولاً عنه ﷺ فلا يمكن أن يكون من الدين.

فهذا هو الطريق الذي اتخذوه وساروا عليه، يقول ابن تيمية عن منهج السلف في ذلك: «فكان القرآن هو الإمام الذي يُقتدى به؛ ولهذا لا يُوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال: قد تعارض فيها العقل والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل على النقل؛ يعني: القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين إما أن يفوض وإما أن يؤول... ولا فيهم من قال: إن له ذوقاً أو وجداً، أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث»[(١)].

ومن أقوال أئمة السلف في ذلك ما قاله الإمام مالك: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فما وافق الكتاب والسُّنَّة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسُّنَّة فاتركوه»[(٢)].

وأما الإمام الشافعي فيقول: «واستُدِلَّ أنه لا تخالف له سُنَّة أبداً كتابَ الله، وأن سُنَّته ـ وإن لم يكن فيها نصُّ كتابٍ ـ: لازمةٌ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩).

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٧٧٥) بإسناده، وعنه ابن حزم في الإحكام (٢/ج٦/ ٥٦)، وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١١/ ٣٢٧).

بما وصفتُ من هذا، مع ما ذكرتُ سِواه مما فرض الله من طاعة رسوله، ووجب عليه أن يعلم أن الله لم يجعل هذا لخلق غير رسوله، **وأن يجعل قول كل أحد وفعله أبداً تبعاً لكتاب الله ثم سُنَّة رسوله**»[١].

ويقول أيضاً: «لم أسمع أحداً نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يُخالف في أن فرض الله ﷻ اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه بأن الله ﷻ لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سُنَّة رسول الله ﷺ **وأن ما سواهما تبعٌ لهما**»[٢].

ويقول الإمام أحمد: «أصول السُّنَّة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم... والسُّنَّة عندنا آثار رسول الله ﷺ، والسُّنَّة تفسر القرآن وهي دلائل القرآن، وليس في السُّنَّة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تُدرك بالعقول والأهواء،

---

(١) الرسالة ص(١٩٨).

(٢) جماع العلم ص(٦ ـ ٧). وأقابل هذا النقل عن الإمام الشافعي بما يقرره المتكلمون من جعل الكتاب والسُّنَّة تابعين للعقل، فما سوى العقل فهو تابع له عندهم، لنعلم أنه تقابل بين منهجين ولكل منهج أصوله وطريقته، ومن ذلك قول القاسم الرسي: «... فهذه ثلاث عبادات من ثلاث حجج احتج بها المعبود على العباد، وهي العقل والكتاب والرسول، فجاءت حجة العقل بمعرفة المعبود، وجاءت حجة الكتاب بمعرفة التعبد، وجاءت حجة الرسول بمعرفة العبادة، والعقل أصل الحجتين الأخيرتين؛ لأنهما عرفا به، ولم يعرف بهما، فافهم ذلك». أصول العدل والتوحيد، للقاسم الرسي ص(١٢٤)، ت: محمد عمارة، ومجموع كتب ورسائل القاسم الرسي (١/ ٦٣١).

إنما هي الاتباع وترك الهوى»[١].

فالسلف رحمهم الله، كما يقول الخطابي: «قد كانوا على بينة من أمرهم، وعلى بصيرة من دينهم، لما هداهم الله له من توفيقه، وشرح به صدورهم من نور معرفته، ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتاب وحكمته، وتوقيف السُّنَّة وبيانها، غناء ومندوحة عما سواهما، وأن الحجة قد وقعت بهما، والعلة أزيحت بمكانهما»[٢]، وقد علق ابن تيمية على كلام الخطابي فقال: «فهذا؛ لأن الكتاب ـ والسُّنَّة ـ قد بين[٣] الحق، وبين الطرق التي بها يعرف الحق، وذكر من الأدلّة العقلية والأمثال المضروبة التي هي مقاييس برهانية ما هو أكمل في تحصيل العلم واليقين مما أحدثه أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة.

وليس هدى الكتاب بمجرد كونه خبراً كما يظنه بعضهم، بل قد نبه وبيَّن ودل على ما به يعرف الحق من الباطل من الأدلّة والبراهين، وأسباب العلم واليقين»[٤].

فالسلف رحمهم الله قد تقرر عندهم أن «المقصود بتصديق الأخبار التصديق بمضمونها، فإذا كان لم يصدق بمضمون أخبار الرسول ﷺ، كان بمنزلة من آمن بالوسيلة ولم يحصل له

---

(١) شرح اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (١/ ١٥٦).

(٢) الغنية عن الكلام للخطابي، نقلاً عن درء التعارض (٧/ ٢٨٦)، وانظر: صون المنطق والكلام للسيوطي ص(٩٤)، وكتاب الخطابي مفقود لم يوجد إلى الآن، وانظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص(٣٥٤).

(٣) علق المحقق على هذا فقال: كذا في النسختين.

(٤) درء التعارض (٧/ ٢٨٩).

المقصود»[١].

وإنه من المعلوم من الدين بالضرورة أن الرسول ﷺ هو من يؤخذ عنه «العلوم الإلـٰهية الدينية سمعيّها وعقليّها، ويجعل ما جاء به هو الأصول، لدلالة الأدلّة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلاً، فدلائل النبوة عامتها تدل على ذلك جملة، وتفاصيل الأدلّة العقلية الموجودة في القرآن والحديث تدل على ذلك تفصيلاً.

وأيضاً فإن الأنبياء والرسل إنما بعثوا بتعريف هذا، فهم أعلم الناس به، وأحقهم بقيامه، وأولاهم بالحق فيه، وأيضاً فمن جرب ما يقولونه ويقوله غيرهم وجد الصواب معهم»[٢].

والسلف قد علموا علماً يقينيّاً أن النبي ﷺ بلغ الدين دلائله ومسائله، ودل الناس على الأدلّة العقلية التي يحتاجون إليها، فالأمثال المضروبة والأقيسة العقلية المذكورة في القرآن هي من هذا الجنس، فإن «القرآن قد دل على الأدلّة العقلية التي بها يعرف الصانع، وتوحيده وصفاته وصدق رسله، وبها يعرف إمكان المعاد، ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلّة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها، وبما هو

(١) درء التعارض (٥/ ٣٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٠). وتقرير هذا الأصل كثير في كلام ابن تيمية. انظر على سبيل المثال: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٠)، و(٧/ ٦٦٥)، و(١٣/ ١٣٦)، و(١٥/ ٨١).

أحسن منها، قال تعالى: ﴿يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨] [الزمر: ٢٧]، وقال: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ۚ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الحشر: ٢١]»[1]، فما جاء في النصوص من الأدلّة فالسلف آخذون به، فهم لا يردون الحق، و«لا يطعنون في جنس الأدلّة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعي المعارض أنه يخالف الكتاب والسُّنَّة وليس في ذلك ـ ولله الحمد ـ دليل صحيح في نفس الأمر، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء، ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل»[2].

ولهذا فإن «طريقة السلف إنما هي إثبات ما دلت عليه النصوص من الصفات، وفهمها وتدبرها وتعقل معانيها، وتنزيه الرب عن تشبيهه فيها بخلقه، كما ينزهونه عن العيوب والنقائص، وإبطال طريقة النفاة المعطلة، وبيان مخالفتها لصريح المعقول كما هي مخالفة لصحيح المنقول»[3].

ومن المعلوم «أن طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم، وأهدى إلى الطريق الأقوم، وأنها تتضمن تصديق الرسول فيما أخبر، وفهم

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٨١). وانظر: فيها (١/ ٤٩)، (١٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، (١٦/ ٢٥٣)، وكذلك منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ١١٠)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧)، ومدارج السالكين (٤/ ٥٠٤)، والصواعق المرسلة (٢/ ٧٩٣).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٩٤).

(٣) الصواعق المرسلة (٣/ ١١٣٤).

ذلك ومعرفته، ولا يناقض ذلك إلا ما هو باطل وكذب وخيال، ومن جعل طريقة السلف عدم العلم بمعاني الكتاب والسُّنَّة، وعدم إثبات ما تضمناه من الصفات فقد أخطأ خطأً فاحشاً على السلف، كما أن من قال على الرسول أنه لم يبعث بالإثبات وإنما بعث بالنفي، كان من أعظم الناس افتراء عليه، فهؤلاء المعطلة مفترون على الله ورسوله وعلى سلف الأمة»[١]، وفي الدفاع عن أهل السُّنَّة والحديث والذب عنهم، ورد ما افتراه المتكلمون على منهجهم يقول ابن تيمية: «ومن العجب أن أهل الكلام، يزعمون أن أهل الحديث والسُّنَّة أهل تقليد، ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل، وربما حكي إنكار النظر عن بعض أئمة السُّنَّة، وهذا مما ينكرونه عليهم.

فيقال لهم: ليس هذا بحق، فإن أهل السُّنَّة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة، ولا أئمة السُّنَّة وعلمائها أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك، ولكن وقع اشتراك في لفظ: «النظر والاستدلال»، ولفظ: «الكلام»، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال»[٢].

ومن المعلوم أنه «**لم يكن في سلف الأمة وأئمتها من يرد أدلة**

---

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٥ ـ ٥٦).

الكتاب ولا السُّنَّة على شيء من مسائل الصفات ولا غيرها، بل ينكرون على أهل الكلام الذين يعدلون عما دل عليه الكتاب والسُّنَّة إلى ما يناقض ذلك، ولا كانوا ينكرون المعقولات الصحيحة أصلاً ولا يدفعونها، بل يحتجون بالمعقولات الصريحة كما أرشد إليها القرآن، ودل عليها، فعامة المطالب الإلـٰهية قد دل القرآن عليها بالأدلّة العقلية، والبراهين اليقينية»[1].

فإذا كانت النصوص قد تضمنت دلائل العقول الصحيحة التي يحتاج إليها المكلف، فالسلف آخذون بكل ما جاء في النصوص، فمنهجهم قد تكاملت دلائل الحق فيه، ولا يمكن أن يوجد شيء من دلائل الحق إلا وهو داخل في أصول منهجهم، **فهذه مسلمة أخرى**.

ولكن يبقى أن الكلام عن السلف هنا إنما هو كلام عن المنهج، أو قل: عن مجموعهم لا عن أفرادهم؛ لأن الفرد كما يحصل منه التقصير في باب المسائل، كذلك يحصل منه في باب الدلائل.

الأمر الثالث: أمثلة على استعمال السلف للدليل العقلي:

قبل ذكر بعض الأمثلة، أريد أن أؤكد على أننا نحتاج في مشروعنا السلفي اليوم إلى جمع آثار السلف التي تضمنت استدلالاً عقليّاً، وإظهارها وإبراز دلالاتها، ثم فرزها وتصنيفها على الأبواب، ونكون بذلك قد خدمنا الناحية التطبيقية في مشروعنا السلفي، فمثلاً لو طبقنا هذا المشروع ابتداء على تفسير الإمام الطبري، ونظرنا في الآثار التي ينقلها الطبري في تفسير آيات

(١) الصفدية (١/ ٢٩٥).

التوحيد بأقسامه، والنبوات، واليوم الآخر = فسنبرز جوانب مهمة تخفى على كثير من الناظرين، «فالسلف من الصحابة، والتابعين، وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات الصفات وغيرها، وفسروها بما يوافق دلالتها، وبيانها، ورووا عن النبي أحاديث كثيرة توافق القرآن»[١].

أما استعمال السلف للدليل العقلي فعليه أمثلة كثيرة، فإن النظر ابتداء في جملة من كتب السلف لا يعطينا أمثلة على ذلك فقط، بل يبرز لنا معالم المنهج واضحة بينة، ويرسم لنا طريقة السلف في الاستدلال، وأنهم يأخذون بسائر دلائل الحق، ويستعملونها، ومن ذلك دلالة العقل، ومن الكتب التي تبيِّن هذا، الحيدة للكناني، والرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد، والرد على بشر المريسي للدارمي، والتوحيد لابن خزيمة، والتبصير للطبري، وغيرها من كتب الأئمة.

وأما الأمثلة التفصيلية، فمنها:

١ ـ استعمال السلف لقياس الأولى في إثبات صفات الكمال لله ﷻ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه ـ وهو ما كان كمالاً للموجود غير مستلزم للعدم ـ فالواجب القديم أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق المربوب المعلول المدبر فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، فهو أحق به منه، وأن كل نقص وعيب في نفسه ـ

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠٧).

وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات: فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى، وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود، وأما العدمية فالممكن المحدث بها أحق، ونحو ذلك.

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد، ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد، ونحو ذلك»[1]، «**فإن الإمام أحمد ونحوه من الأئمة، هم في ذلك جارون على المنهج الذي جاء به الكتاب والسُّنَّة، وهو المنهج العقلي المستقيم**، فيستعملون في هذا الباب قياس الأولى والأحرى والتنبيه، في باب النفي والإثبات...

والأقيسة العقلية وهي الأمثال المضروبة؛ كالتي تسمى: أقيسة منطقية وبراهين عقلية ونحو ذلك، استعمل سلف الأمة وأئمتها منها في حق الله ﷻ ما هو الواجب، وهو ما يتضمن نفياً وإثباتاً بطريق الأولى... **فهذه الأقيسة العادلة والطريقة العقلية السلفية الشرعية الكاملة**.

ودين الإسلام هو الوسط، وهو الحق والعدل، وهو متضمن لما يستحق أن يكون معقولاً، ولما ينبغي عقله وعلمه، ومنزه عن الجهل والضلال والعجز وغير ذلك، مما دخل فيه أهل الانحراف، فسلك الإمام أحمد وغيره، مع الاستدلال بالنصوص وبالإجماع،

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٩ ـ ٣٠).

مسلك الاستدلال بالفطرة، والأقيسة العقلية الصحيحة المتضمنة للأولى»[١].

٢ ـ المناظرة المشهورة بين الإمام الكناني وبشر المريسي، فإن بشراً لما طلب من الكناني أن يناظره بالنظر والقياس، وترك مناظرته بنص التنزيل، أجابه الكناني إلى ذلك، وألزمه الحجة العقلية على أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، كما ألزمه الحجة النقلية قبل ذلك، وهذه حكاية طرف من هذه المناظرة «قال عبد العزيز: فقلت: يا أمير المؤمنين أطال الله بقاءك، إن رأيت أن تأذن لي فأناظره كما سأل على جهة النظر والقياس، وأدع مطالبته بالقرآن ونص التنزيل، ويكون أمير المؤمنين أطال الله بقاءه الشاهد علينا، والمتحفظ لكلامنا، فإن أقام بشر عليَّ الحجة كما زعم، وأقررت بشيء مما قال، ورجعت عن شي مما قلت، فدمي حلال كما قال بشر، وإن ثبتت الحجة عليه من القياس والنظر كما ثبتت عليه من القرآن والسُّنَّة وشهد عليه أمير المؤمنين بذلك، فقد حل دمه بما شرط على نفسه.

قال عبد العزيز: فقال لي المأمون أنا الشاهد عليكما، والحاكم بينكما، فأوجزا واقتصرا ولا تطيلا فيخرج وقت الصلاة.

قال عبد العزيز: فقلت لبشر: تسألني أو أسألك؟ فقال: سل أنت، فطمع فيّ هو وجميع أصحابه، وتوهموا أني إذا خرجت عن التنزيل لم أحسن أن أتكلم بشيء غيره.

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦)، وانظر في قياس الأولى تفصيلاً: كتاب حقيقة المثل الأعلى وآثاره للدكتور عيسى بن عبد الله السعدي.

قال عبد العزيز: فقلت له: يا بشر تقول: إنّ كلام الله مخلوق.

فقال: أنا أقول: إنّ القرآن مخلوق.

فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث، لا بد منها: أن تقول: إنّ الله ﷻ خلق القرآن في نفسه، أو خلقه في غيره، أو خلقه قائماً بذاته ونفسه، فقل ما عندك.

قال بشر: أقول: إنه مخلوق وأنه خلقه كما خلق الأشياء كلها.

قال عبد العزيز: فقلت: يا أمير المؤمنين تركنا القرآن والسنن والأخبار عند هربه منها، وناظرناه بالقياس والكلام لما ادعى وذكر أنه يقيم به الحجة علي، وأني أقر معه بخلق القرآن، فقد رجع بشر إلى الحيدة عن الجواب، وانقطع الكلام، فإن كان بشر يريد أن يناظرني فليجبني عما أسأله عنه، وإلا فأمير المؤمنين أعلى عيناً في ما يراه من صرفي، وقطع المجلس، فإنما يريد بشر أن يقع معه من لا يفهم، فيحيد عن دينه، ويحتج عليه بما لا يعقله، فتظهر حجته عليه فيبيح بذلك دمه.

قال: فأقبل عليه المأمون وقال له: أجب عبد العزيز عما سألك، فقد ترك قوله ومذهبه، وناظرك على قولك ومذهبك، وما ادعيت أنك تحسنه، وتقيم الحجة به عليه.

فقال بشر: قد أجبته، ولكنه يتعنت.

فقال له المأمون: يأبى عليك عبد العزيز إلا أن تقول واحدة من ثلاث.

فقال: هذا أشد من مطالبته في المسألة بنص التنزيل ما عندي غير ما أجبت به.

قال عبد العزيز: فأقبل علي المأمون، فقال: يا عبد العزيز، تكلم أنت في شرح هذه المسألة وبيانها، ودع بشراً فقد انقطع عن الجواب من كل جهة.

فقلت: نعم يا أمير المؤمنين، سألته عن كلام الله ﷻ أمخلوق هو؟ فقال: نعم. فقلت له ـ يا أمير المؤمنين ـ ما يلزمه في هذا القول، هو واحدة من ثلاث لا بد منها: أن يقول: إن الله خلق كلامه في نفسه، أو خلقه في غيره، أو خلقه قائماً بذاته. فإن قال: إن الله خلق كلامه في نفسه، فهذا محال، لا يجد السبيل إلى القول به من قياس، ولا نظر، ولا معقول؛ لأن الله ﷻ لا يكون مكاناً للحوادث، ولا يكون فيه شيء مخلوق، ولا يكون ناقصاً فيزيد فيه شيء إذا خلقه تعالى الله عن ذلك وجل وتعاظم.

وإن قال: خلقه في غيره، فيلزمه في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره، هو كلام الله، لا يقدر أن يفرق بينهما، فيجعل الشعر كلام الله تعالى، ويجعل قول الزور كلاماً لله، ويجعل قول الكفر والفحش، وكل قول ذمه الله وذم قائله كلاماً لله ﷻ، وهذا محال، لا يجد السبيل إليه، ولا إلى القول به لظهور الشناعة، والفضيحة، والكفر على قائله تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

وإن قال: خلقه قائماً بنفسه وذاته، وهذا هو المحال الباطل الذي لا يجد إلى القول به سبيلاً في قياس، ولا نظر، ولا معقول؛ لأنه لا يكوَن الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من

مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا القدرة إلا من قادر، ولا رئي ولا يُرَى كلام قط قائم نفسه، متكلم بذاته، وهذا ما لا يعقل، ولا يعرف، ولا يثبت في نظر، ولا قياس، ولا غير ذلك، فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً، ثبت أنه صفة لله ﷻ، وصفات الله ﷻ كلها غير مخلوقة، فبطل قول بشر يا أمير المؤمنين من جهة النظر كما بطل من جهة القرآن والتنزيل»[١].

٣ ـ احتج الإمام أحمد على الجهمية بحجة عقلية صحيحة في إثبات إحاطة الله تعالى بخلقه دون أن يكون في شيء منهم، يقول الإمام أحمد: «ومن الاعتبار في ذلك: لو أن رجلاً كان في يديه قدح من قوارير صاف، وفيه شراب صاف، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله وله المثل الأعلى، قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه»[٢]، وقد علق ابن تيمية على هذا فقال: «ذكر الإمام أحمد حجة اعتبارية عقلية قياسية لإمكان ذلك، هي من باب الأولى، قال: ومن الاعتبار في ذلك لو أن رجلاً كان في يده قدح من قوارير صاف، وفيه شيء كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله سبحانه له المثل الأعلى، قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه، قلت: وقد تقدم أن كل ما يثبت من صفات الكمال للخلق فالخالق أحق به وأولى، فضرب أحمد رحمه الله مثلاً وذكر قياساً...»[٣].

(١) الحيدة للكناني ص(١٢٥ ـ ١٢٩).
(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٩٣ ـ ٢٩٤).
(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢/٥٤٦).

وفي إثبات العلم لله جل وعلا دون مخالطة، يقول الإمام أحمد: «وخصلة أخرى: لو أن رجلاً بنى داراً بجميع مرافقها، ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره، وكم سعة كل بيت، من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله سبحانه ـ وله المثل الأعلى ـ قد أحاط بجميع ما خلَق وقد علم كيف هو؟ وما هو؟ من غير أن يكون في شيء مما خلق»[(١)]، ويعلق ابن تيمية على ذلك فيقول: «وهذا أيضاً قياس عقلي من قياس الأولى، قرر به إمكان العلم بدون المخالطة، فذكر أن العبد إذا فعل مصنوعاً كدار بناها، فإنه يعلم مقدارها، وعدد بيوتها، مع كونه ليس هو فيها لكونه هو بناها، فالله الذي خلق كل شيء أليس هو أحق بأن يعلم مخلوقاته ومقاديرها وصفاتها، وإن لم يكن فيها محايثاً لها، وهذا من أبين الأدلّة العقلية.

وهذان القياسان:

ـ **أحدهما**: لإحاطته بخلقه إذ الخلق جميعاً في قبضته، وهو محيط بهم ببصره.

ـ **والثاني**: لعلمه بهم؛ لأنه هو الخالق، كما قال سبحانه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]»[(٢)].

٤ ـ إبطال الإمام أحمد لدعوى الحلول التي ادعاها الجهمية بأن زعموا بأن الله تعالى في كل مكان، ولا يكون في مكان دون مكان، يقول الإمام أحمد: «إذا أردت أن تعلم أنَّ الجهميَّ كاذبٌ

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٩٤ ـ ٢٩٥).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٢/٥٤٧).

على الله حين زعم أَنَّ الله في كُلِّ مكان، ولا يكون في مكان دون مكان = فقل له: أَليس الله كان ولا شيء؟

فسيقولُ: نعم. فقل له: حين خَلَق الله الشَّيءَ خَلَقَه في نَفْسِهِ، أو خارجاً مِن نَفْسِهِ؟

فإنَّه يَصير إلى ثلاثة أقاويل لا بد له مِن واحدٍ منها: إن زعم أَنَّ الله خَلَق الخلقَ في نَفْسِه = فقد كفر، حين زعم أَنَّه خَلَق الجِنَّ، والشياطينَ، وإبليسَ في نَفْسِهِ.

وإِن قال: خَلَقَهم خَارجاً من نفْسه ثُمَّ دخل فيهم = كان هذا أيضاً كُفراً؛ حين زعم أَنَّه دخل في مكان وحُشٍّ قَذِرٍ رديءٍ.

وإن قال: خلقَهُم خارجاً مِن نَفْسِهِ ثُمَّ لم يَدْخُل فيهم = رجع عن قوله كُلِّه أجمع، وهو قول أَهل السُّنَّة»[1].

وبعد نقل هذه الأمثلة عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، أريد أن أؤكد على طريقته رَحِمَهُ اللهُ ومنهجه، ودفعاً لما يتهم به رَحِمَهُ اللهُ من أنه لم يبطل حجج المعتزلة، وينقض طريقتهم بالحجج العقلية والنقلية، يقول ابن تيمية: «وهذا أحمد بن حنبل إمام أهل السُّنَّة الصابر في المحنة، الذي قد صار للمسلمين معياراً، يفرقون به بين أهل السُّنَّة والبدعة، لما صنف كتابه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، تكلم على معاني المتشابه الذي اتبعه الزائغون ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله آية آية، وبين معناها وفسرها ليبيِّن فساد تأويل الزائغين، واحتج على أن الله يرى، وأن

---

(١) الرد على الزّنادقة والجهميّة ص(٣٠٠ ـ ٣٠١).

القرآن غير مخلوق، وأن الله فوق العرش، بالحجج العقلية والسمعية، ورد ما احتج به النفاة من الحجج العقلية والسمعية، وبين معاني الآيات التي سماها هو متشابهة، وفسرها آية آية، وكذلك لما ناظروه، واحتجوا عليه بالنصوص جعل يفسرها آية آية، وحديثاً حديثاً، ويبيِّن فساد ما تأولها عليه الزائغون، ويبيِّن هو معناها، ولم يقل أحمد: إن هذه الآيات والأحاديث لا يفهم معناها إلا الله، ولا قال أحد له ذلك، بل الطوائف كلها مجتمعة على إمكان معرفة معناها، لكن يتنازعون في المراد، كما يتنازعون في آيات الأمر والنهي، وكذلك كان أحمد يفسر المتشابه من الآيات والأحاديث التي يحتج بها الزائغون»[١].

٥ ـ استعمل الإمام ابن خزيمة النظر العقلي في نفي لزوم التشبيه بين وجه الخالق ووجه المخلوق، وقرر القاعدة المشهورة: أن الاتفاق في الاسم العام لا يلزم منه التماثل في الحقيقة عند الإضافة والتخصيص، يقول ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهل يخطر يا ذوي الحجا ببال عاقل مركب فيه العقل، يفهم لغة العرب، ويعرف خطابها، ويعلم التشبيه، أن هذا الوجه شبيه بذاك الوجه، وهل ها هنا أيها العقلاء تشبيه وجه ربنا جل ثناؤه الذي هو كما وصفنا وبينا صفته من الكتاب والسُّنَّة بتشبيه وجوه بني آدم التي ذكرناها ووصفناها؟ غير اتفاق اسم الوجه، وإيقاع اسم الوجه على وجه بني آدم، كما سمى الله وجهه وجهاً، ولو كان تشبيهاً من علمائنا لكان كل قائل: إن لبني آدم وجهاً، وللخنازير والقردة والكلاب والسباع

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٤).

والحمير والبغال والحيات والعقارب وجوها، قد شبه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير والقردة والكلاب وغيرها مما ذكرت.

ولست أحسب أن أعقل الجهمية المعطلة عند نفسه، لو قال له أكرم الناس عليه: وجهك يشبه وجه الخنزير والقرد والدب والكلب والحمار والبغل ونحو هذا إلا غضب؛ لأنه خرج من سوء الأدب في الفحش في المنطق من الشتم للمشبه وجهه بوجه ما ذكرنا، ولعله بعد يقذفه ويقذف أبويه.

ولست أحسب أن عاقلاً يسمع هذا القائل المشبه وجه ابن آدم بوجوه ما ذكرنا، إلا ويرميه بالكذب والزور والبهت، أو بالعته والخبل، أو يحكم عليه بزوال العقل، ورفع القلم، لتشبيه وجه ابن آدم بوجوه ما ذكرنا.

فتفكروا يا ذوي الألباب أوجوه ما ذكرنا أقرب شبهاً بوجوه بني آدم أو وجه خالقنا بوجوه بني آدم؟ فإذا لم تطلق العرب تشبيه وجوه بني آدم بوجوه ما ذكرنا من السباع، واسم الوجه قد يقع على جميع وجوهها كما يقع اسم الوجه على وجوه بني آدم فكيف يلزم أن يقال لنا: أنتم مشبهة؟

ووجوه بني آدم ووجوه ما ذكرنا من السباع والبهائم محدثة، كلها مخلوقة قد قضى الله فناءها وهلاكها، وقد كانت عدماً فكونها الله وخلقها وأحدثها.

وجميع ما ذكرناه من السباع والبهائم لوجوهها أبصار، وخدود وجباه وأنوف وأَلْسِنَةٌ وأفواه وأسنان وشفاه»[1]، وقد استعمل هذا

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٥٤ ـ ٥٥).

المنهج في إثبات الصفات والرد على من خالف في ذلك في مواطن كثيرة من كتابه.

هذه أمثلة يسيرة تدل على استعمال السلف لدليل العقل، ومن طالع كتب السلف ونظر فيها، ظهر له كثير من الأمثلة على ذلك، وعلم تكامل المنهج الذي كان عليه السلف رحمهم الله تعالى.

وأختم هذا المبحث بذكر أهم المعالم وأبرزها في طريقة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، التي استعملها سواء في تقرير الحق أو رد الباطل، والتركيز على طريقته رَحِمَهُ ٱللَّهُ والتأكيد عليها، لا لأنه أضاف شيئاً إلى منهج السلف، أو زاد فيه شيئاً، أو استقل عنه بأصل = لا ولكن؛ لأنه أكثر من اشتغل بتحرير مذهب السلف من المتأخرين، وبيان حقيقته، ولهذا أكثر المتأخرون من المنتسبين للسلف من النقل عنه.

* أهم المعالم في طريقة ابن تيمية مما يتعلق بمنهج الاستدلال:

١ ـ الكشف عن حقيقة مذهب السلف، وأنه شامل لكل الدلائل الصحيحة، فقد بين في مواطن كثيرة، أن مذهب السلف هو المذهب الحق الذي تدل عليه نصوص الكتاب والسُّنَّة، ويدل على ذلك النظر والاعتبار، وقد تقدم النقل عنه كثيراً في المبحث السابق.

٢ ـ بيان خطأ من لم يستعمل دلالة العقل من المنتسبين للسلف، وأهل الحديث، فهو يقول: «ولهذا ظن طوائف من عامة أهل الحديث والفقه والتصوف أنه لا يتكلم في أصول الدين، ولا

يتكلم في باب الصفات بالقياس العقلي، وأن ذلك بدعة، وهو من الكلام الذي ذمه السلف، وكان هذا مما أطمع الأولين[١] فيهم لما رأوهم ممسكين عن هذا كله إما عجزاً أو جهلاً، وإما لاعتقاد أن ذلك بدعة، وليس من الدين»[٢]، ويقول في كلام مهم جدّاً، يبرز فيه حقيقة ما جاء به الرسول ﷺ، ويبيِّن فيه خطأ من قصر فيما جاء به الرسول ﷺ من الأدلّة العقلية والنقلية: «فالرسول بيَّن الأدلّة العقلية الدالة عليها[٣] فجمع بين الطريقين السمعي والعقلي.

وبيَّنا أن دلالة الكتاب والسُّنَّة على أصول الدين، ليست بمجرد الخبر كما تظنه طائفة من الغالطين من أهل الكلام، والحديث، والفقهاء، والصوفية وغيرهم، بل الكتاب والسُّنَّة دلَّا الخلق وهدياهم إلى الآيات والبراهين، والأدلّة المبينة لأصول الدين، وهؤلاء الغالطون الذين أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية، والبراهين اليقينية، صاروا إذا صنفوا في أصول الدين أحزاباً:

ـ حزب يقدمون في كتبهم الكلام في النظر والدليل والعلم وأن النظر يوجب العلم، وأنه واجب، ويتكلمون في جنس النظر، وجنس الدليل، وجنس العلم، بكلام قد اختلط فيه الحق بالباطل...

ـ والحزب الثاني عرفوا أن هذا الكلام مبتدع، وهو مستلزم

(١) المقصود هنا (المتكلمون).
(٢) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٣٦).
(٣) أي: على أصول الدين.

مخالفة الكتاب والسُّنَّة، وعنه ينشأ القول بأن القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة، وليس فوق العرش، ونحو ذلك من بدع الجهمية، فصنفوا كتباً قدموا فيها ما يدل على وجوب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة من القرآن والحديث، وكلام السلف، وذكروا أشياء صحيحة، لكنهم قد يخلطون الآثار صحيحها بضعيفها، وقد يستدلون بما لا يدل على المطلوب، وأيضاً فهم إنما يستدلون بالقرآن من جهة إخباره لا من جهة دلالته، فلا يذكرون ما فيه من الأدلّة على إثبات الربوبية والوحدانية والنبوة والمعاد، وأنه قد بيَّن الأدلّة العقلية الدالة على ذلك، ولهذا سموا كتبهم أصول السُّنَّة والشريعة ونحو ذلك، وجعلوا الإيمان بالرسول قد استقر، فلا يحتاج أن يبيِّن الأدلّة الدالة عليه، فذمهم أولئك، ونسبوهم إلى الجهل، إذ لم يذكروا الأصول الدالة على صدق الرسول، وهؤلاء ينسبون أولئك إلى البدعة، بل إلى الكفر، لكونهم أصلوا أصولاً تخالف ما قاله الرسول، **والطائفتان يلحقهما الملام لكونهما أعرضتا عن الأصول التي بيَّنها الله بكتابه، فإنها أصول الدين، وأدلته وآياته**، فلما أعرض عنها الطائفتان وقع بينهما العداوة، كما قال الله تعالى: ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ١٤]. . .»[١]، ويؤكد هذا في موطن آخر، فيقول: «وكذلك كثير من أهل الحديث والسُّنَّة، قد ينفي حصول العلم لأحد بغير الطريق التي يعرفها، حتى ينفي أكثر الدلالات العقلية من غير حجة على ذلك»[٢]،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٦٠ ـ ١٦٢). وانظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٥١ ـ ٢٥٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٣٨).

ولما ذكر حال كل من المتصوفة والمتكلمة، وموقفهم مما جاء به النبي ﷺ، قال بعد ذلك: «وقد يقترب من كل من الطائفتين بعض أهل الحديث تارة بعزل العقل عن محل ولايته وتارة بمعارضة السنن به»[١].

٣ ـ بيان خطأ الفلاسفة والمتكلمين الذين جردوا مذهب السلف من الدلائل العقلية. فعندما ذكر ابن رشد مذاهب الطوائف في باب معرفة الله تعالى قال: «أما الفرقة التي تدعى بالحشوية[٢]، فإنهم قالوا: إن طريق معرفة وجود الله تعالى هو السمع لا العقل؛ أعني: أن الإيمان بوجوده الذي كلف الناس التصديق به يكفي فيه أن يتلقى من صاحب الشرع، ويؤمن به إيماناً، كما يتلقى منه أحوال المعاد، وغير ذلك مما لا مدخل للعقل فيه»[٣]. فابن رشد هنا يتهم السلف الذين يسميهم الحشوية، بأنهم عطلوا دلالة العقل، وحصروا الدلالة في مجرد السمع، وقد علق ابن تيمية على هذا، فقال: «القول الذي حكاه عنهم لا يعرف في الإسلام عالم معروف قال به، ولا طائفة معروفة قالت به، ولكن قد يقول بعض العوام قولاً لا

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٩).

(٢) علق ابن تيمية على اسم الحشوية فقال: «قلت: مسمى الحشوية في لغة الناطقين به، ليس اسماً لطائفة معينة، لها رئيس قال مقالة فاتبعته؛ كالجهمية والكلابية والأشعرية، ولا اسماً لقول معين من قاله كان كذلك، والطائفة إنما تتميز بذكر قولها، أو بذكر رئيسها، ولهذا كان المؤمنون متميزون بكتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، فالقول الذي يدعون إليه هو كتاب الله، والإمام الذي يوجبون اتباعه هو رسول الله ﷺ، وعلى هذا بُني الإيمان، وبذلك وجب الموالاة والمعاداة». بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٢).

(٣) الكشف عن مناهج الأدلّة ص(١٠١) لابن رشد، تعليق: محمد عابد الجابري. وطبعة: محمود قاسم ص(١٣٤).

يفصح بمعناه وحجته، يظن به مستمعه أنه يعتقد ذلك، والتحقيق أن هذا النقل إنما نقلته المعتزلة ومن وافقهم عليه كهذا الرجل بطريق اللزوم، لا أنهم سمعوه منهم، أو وجدوه مأثوراً عنهم، وذلك أنهم يسمعون أهل الإيمان من أهل الحديث والسُّنَّة والجماعة والفقهاء والصوفية، يقولون: الكتاب والسُّنَّة، وإذا تنازعوا في مسألة من موارد النزاع بين الأمة في مسائل الصفات أو القدر أو نحو ذلك، قالوا: بيننا وبينكم الكتاب والسُّنَّة، فإذا قال لهم ذلك المنازع: بيننا وبينكم العقل، قالوا: نحن ما نحكم إلا الكتاب والسُّنَّة ونحو هذا الكلام، الذي هو حقيقة أهل الإيمان، وشعار أهل السُّنَّة والجماعة، وحلية أهل الحديث والفقه والتصوف الشرعي، قالوا بموجب رأيهم: يلزم من هذا أن تكون معرفة الله تعالى لا تحصل إلا بخبر الشارع إذا لم يكن للعقل مجال في إثبات المعرفة، وهذا جهل منهم وقول بلا علم، فإن أحداً من هؤلاء لم يقل: إن الله تعالى لا يعرف إلا بمجرد خبر الشارع الخبر المجرد، فإن هذا لا يقوله عاقل، فإن تصديق المخبر قبل المعرفة بصدقه في قوله: إنه رسول الله بدون المعرفة بأنه رسول ممتنع، ومعرفة أنه رسول الله ممن لا يعرف أن الله موجود ممتنع، فنقل مثل هذا القول عن طائفة توجد في الأمة، أو عن عالم معروف في الأمة من الكذب البين»[1].

٤ ـ إظهاره للدلائل العقلية الصحيحة، واستعماله لها سواء في باب التقرير، أو في باب الرد، وهذا ظاهر بين سواء في كتبه الصغيرة؛ كالرسالة التدمرية مثلاً، أو الكبيرة كدرء تعارض العقل والنقل.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٨)، وطبعة: مجمع خادم الحرمين الشريفين لطباعة المصحف (٢/ ١٢٤ ـ ١٣٧).

المبحث الثالث

العلاقة بين العقل والنقل عند السلف

يقوم منهج أهل السُّنَّة والجماعة على التوافق بين الأدلّة الصحيحة أيّاً كان مصدرها وامتناع التعارض بينها في نفس الأمر، ويرجع منهجهم في ذلك إلى أمور:

الأول: التسليم لنصوص الكتاب والسُّنَّة، من غير قيد أو شرط:

وهذا التسليم هو مقتضى وجوب الأخذ عن النبي ﷺ، وهو حقيقة شهادة أن محمداً رسول الله، التي ترجع إلى تصديق خبره واتباع أمره.

وذلك أنه من المعلوم عند كل مؤمن أن النبي ﷺ، قد بلغ

البلاغ المبين فيما أخبر به عن ربه جل وعلا، من إثبات أسمائه وصفاته وأفعاله وقدره وشرعه، وأنه لا يقول على ربه إلا الحق، وعلى هذا فاشتراط عدم المعارض العقلي للتسليم بدلالة النصوص يعتبر قدحاً في شهادة أن محمداً رسول الله.

ولم يكن أهل الإيمان أبداً ممن يعارضون ما جاء به النبي ﷺ بمعقولاتهم، أو يشترطون شروطاً في قبول ما جاء به، أو يقيدون اتباعه بأمر من الأمور، بل كانوا على الإيمان والتسليم والاتباع، وما ذلك إلا لسلامتهم مما دخل على أهل البدع من الشبهات التي عارضوا بها النصوص.

فحقيقة الإيمان بالرسول عند أهل السُّنَّة، تقوم على التسليم المطلق له ولما جاء به، ولهذا: «لا يمكن أن يكون تصديق الرسول فيما أخبر به معلقاً بشرط ولا موقوفاً على انتفاء مانع، بل لا بد من تصديقه في كل ما أخبر به تصديقاً جازماً كما في أصل الإيمان به، فلو قال الرجل: أنا أؤمن به إن أذن لي أبي أو شيخي، أو: إلا أن ينهاني أبي أو شيخي لم يكن مؤمناً به بالاتفاق، وكذلك من قال: أؤمن به إن ظهر لي صدقه لم يكن بعد قد آمن به، ولو قال: أؤمن به إلا أن يظهر لي كذبه لم يكن مؤمناً.

وحينئذ فلا بد من الجزم بأنه يمتنع أن يعارض خبره دليل قطعي: لا سمعي ولا عقلي، وأن ما يظنه الناس مخالفاً له إما أن يكون باطلاً وإما أن لا يكون مخالفاً، وأما تقدير قول مخالف لقوله وتقديمه عليه: فهذا فاسد في العقل كما هو كفر في الشرع.

ولهذا كان من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه يجب

على الخلق الإيمان بالرسول إيماناً مطلقاً جازماً عامّاً: بتصديقه في كل ما أخبر وطاعته في كل ما أوجب وأمر وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل»[١].

فالإيمان بالنبي ﷺ هو الأصل العظيم الذي تقوم عليه حقيقة الاتباع، وهذا الاتباع شامل لتصديق خبره، وطاعة أمره، فكما أنه يجب التسليم لأمره من غير قيد أو شرط، فكذلك يجب التسليم لخبره من غير قيد أو شرط، وبهذين الأمرين تكون حقيقة الاتباع، ويتحقق الإيمان بالنبي ﷺ، والمتكلمون سلموا لأمره من غير قيد أو شرط، ونازعوا في التسليم بخبره فشرطوا للتسليم به عدم المعارض العقلي.

ومن المعلوم ضرورة من دين الإسلام أن الله جل وعلا أمر بالإيمان برسوله ﷺ، ومعلوم أن أصل الإيمان إنما يقوم على التسليم للنبي ﷺ، وهذا التسليم هو أصل دين الإسلام الذي أمر الله جل وعلا به، ولا يمكن أن يصح إسلام المرء بغير التسليم للنبي ﷺ، وعلى هذا دلت الآيات الكثيرة في كتاب الله والأحاديث في سُنَّة الرسول ﷺ، فقد جاء الأمر بالإيمان به ﷺ، وتأكيد هذا الأمر، والأمر بطاعته، واتباعه، ورد الأمر إليه، وعدم مخالفة أمره، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِي

---

(١) درء التعارض (١/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦].

وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾ [المائدة: ٩٢].

وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقوله: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ [الحشر: ٧].

وهذه الآية استدل بها ابن مسعود رضي الله عنه على عموم طاعة النبي ﷺ والتسليم له، وهذا فيما رواه عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُوتَشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَعْقُوبَ فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ فَقَالَ: وَمَا لِي لا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ! قَالَ: لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ أَمَا قَرَأْتِ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ

ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ، قَالَتْ: فَإِنِّي أَرَى أَهْلَكَ يَفْعَلُونَهُ، قَالَ: فَاذْهَبِي فَانْظُرِي فَذَهَبَتْ فَنَظَرَتْ فَلَمْ تَرَ مِنْ حَاجَتِهَا شَيْئاً، فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا جَامَعْتُهَا»(١). فكانت قاعدة عامة في عموم التسليم والاتباع.

ولما ذكر الله جل وعلا حال المنافقين مع النبي ﷺ جعل من أبرز ما يفارقون به المؤمنين هو الإعراض والصدود عما جاء به النبي ﷺ وعدم التسليم له، فكل من لم يسلم بخبر النبي ﷺ فقد شابه المنافقين من هذا الوجه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦١ - ٦٥].

وكذلك لما قابل بين حال المنافقين وحال المؤمنين في موقفهم مما جاء به النبي ﷺ، قال جل وعلا: ﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٦﴾ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٤٧) رقم (٤٨٨٦).

وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓاْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ۖ قُل لَّا تُقْسِمُواْ ۖ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٥٣﴾ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور: ٤٦ ـ ٥٤].

وفي سياق ذكر الكفار وموقفهم مما جاء به الرسل عليهم الصلاة والسلام، وإنكارهم للبعث، قال الله جل وعلا: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ فَذَاقُواْ وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْ ۚ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ ۚ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٦﴾ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٨﴾﴾ [التغابن: ٥ ـ ٨].

ومما جاء في السُّنَّة للدلالة على هذا الأصل، ما رواه أبو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قال: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**»[1].

---

(١) مسلم (١/ ٣٩).

وقوله: «**وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ**»، فيه أن من سلم بنبوته ﷺ، يلزمه أن يسلم بكل ما جاء به، وإلا انتقض عليه الدليل الذي به سلم بنبوة النبي ﷺ، يقول الإمام ابن تيمية: «ومعلوم أن دليل الإيمان لا بد أن يدل على أن الرسول صادق في كل ما يخبر به مطلقاً من غير تقييد بقيد، فمتى كان الدليل إنما دل على صدقه بشرط أن لا يعارضه موجب ذلك الدليل، صار مضمونه أن الرسول مصدَّقٌ فيما لا يخالفني فيه وليس مصدَّقاً فيما يخالفني فيه.

ومعلوم أن هذا ليس إقراراً بصحة الرسالة، فإن الرسول لا يجوز عليه أن يخالف شيئاً من الحق، ولا يخبر بما تحيله العقول وتنفيه، ولكن يخبر بما تعجز العقول عن معرفته، فيخبر بمحارات العقول لا بمحالات العقول»(١)، ويقول: «ومما يوضح هذا: أن ما به عرف صدق الرسول ﷺ فيما يبلغه عن الله تعالى، وأنه لا يكون فيه كذب، ولا خطأ يدل على ثبوت ذلك كله لا يميز بين خبر وخبر **بل الدليل الدال على صدقه يقتضي ثبوت جميع ما أخبر به.**

وإذا كان ذلك الدليل عقليّاً فهذا الدليل العقلي يمنع ثبوت بعض أخباره دون بعض، فمن أقر ببعض ما أخبر به الرسول دون بعض فقد أبطل الدليل العقلي الدال على صدق الرسول، وقد أبطل الشرع فلم يبق معه لا عقل ولا شرع»(٢).

وعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ**

---

(١) درء التعارض (٥/٢٩٦ ـ ٢٩٧).
(٢) درء التعارض (١/٢٨١).

وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ»[١].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»[٢].

وعن ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **مَنْ الْقَوْمُ؟ أَوْ: مَنْ الْوَفْدُ؟** قَالُوا: رَبِيعَةُ، قَالَ: **مَرْحَباً بِالْقَوْمِ أَوْ: بِالْوَفْدِ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى**، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مُضَرَ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصْلٍ نُخْبِرْ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلْ بِهِ الْجَنَّةَ، وَسَأَلُوهُ عَنْ الْأَشْرِبَةِ، فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ قَالَ: **أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ؟** قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: **شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنْ الْمَغْنَمِ الْخُمُسَ**، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ عَنْ الْحَنْتَمِ وَالدُّبَّاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ[٣]، وَرُبَّمَا قَالَ: **الْمُقَيَّرِ**، وَقَالَ: **احْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ**

---

(١) البخاري (١/ ١٤)، ومسلم (١/ ٣٩).

(٢) صحيح مسلم (١/ ٩٣).

(٣) الحنتم: الجرة، والدباء: القرع اليابس، والنقير: أصل النخلة ينقر فيتخذ وعاء، والمزفت: ما طلي بالزفت. وهذه أوعية نهي عن الانتباذ فيها؛ لأنه يسرع فيها الإسكار، ثم ثبتت الرخصة في الانتباذ في كل وعاء مع النهي عن شرب المسكر. انظر: فتح الباري (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

مَنْ وَرَاءَكُمْ»[١].

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاذاً قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ قال: **«إِنَّكَ تَأْتِي قَوْماً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ»**[٢].

وما أحسن قول الزهري رحمه الله: «مِنْ اللهِ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ»[٣]. وقد أورد البخاري رحمه الله هذا الأثر في كتاب التوحيد، تحت باب قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧] للدلالة على أن الرسول ﷺ بلغ البلاغ المبين عن ربه جل وعلا.

فالأدلّة السابقة وغيرها كثير تدل على وجوب الإيمان به ﷺ، والتسليم لما جاء به، فهذه ضرورة من ضرورات الدين، ومسلمة من مسلماته، قال الإمام الشافعي: «ما من أحد إلا ويذهب عليه سُنَّة لرسول الله ﷺ وتعزب عنه، فمهما قلت من قول، أو أصلت

---

(١) البخاري (١/ ٢٠) بهذا اللفظ، ومسلم (١/ ٣٥ ـ ٣٦).
(٢) مسلم (١/ ٣٧).
(٣) البخاري (٩/ ١٥٤).

من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت، فالقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قولي» قال الربيع: وجعل يردد هذا الكلام[١].

وقال الربيع بن سليمان رحمه الله: «سمعت الشافعي، وسأله رجل عن مسألة، فقال: روي عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا، فقال له السائل: يا أبا عبد الله أتقول هذا؟ فارتعد الشافعي واصفر لونه، وقال: ويحك، أي أرض تقلني؟ وأي سماء تظلني؟ إذا رويت عن رسول الله ﷺ، شيئاً لم أقل به. نعم على الرأس والعينين، على الرأس والعينين»[٢].

وقال: «لم أسمع أحداً نسبه الناس، أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله ﷺ، والتسليم لحكمه، بأن الله جل ثناؤه لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سُنَّة رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا، وعلى من بعدنا وقبلنا، في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد لا يختلف، في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ»[٣].

ويقول الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: «وقد أمر الله جل وعز بطاعته واتباعه أمراً مطلقاً مجملاً لم يقيد بشيء... بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسي به والأمر بطاعته ويحذر المخالفة عن أمره

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٧٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) جماع العلم من كتاب الأم (٩/ ٥)، ومناقب الشافعي (١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦).

جملة على كل حال»[١].

ويقول أبو القاسم التيمي رحمه الله: «وليس لنا مع سُنَّة رسول الله ﷺ من الأمر شيء إلا الاتباع والتسليم، ولا يعرض على قياس ولا غيره، وكل ما سواها من قول الآدميين تبع لها، ولا عذر لأحد يتعمد ترك السُّنَّة، ويذهب إلى غيرها؛ لأنه لا حجة لقول أحد مع رسول الله ﷺ إذا صح»[٢].

وفي هذا يقول الطحاوي رحمه الله: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام»، وعلق عليه الشارح فقال: «أي لا يثبت إسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقد إليها، ولا يعترض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه... والعاقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله تعالى، لا يجوز عليه الخطأ، فيجب عليه التسليم له، والانقياد لأمره، وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام، أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن الذي تلقيه علينا، والحكمة التي جئتنا بها، قد تضمن كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله مع أن عقولنا تناقض ذلك لكان قدحاً في ما علمنا به صدقك، فنحن نعتقد موجب العقول الناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نعرض عنه لا نتلقى منه هدياً ولا علماً لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول، ولم يرض منه الرسول بهذا»[٣]، بل كان هذا من

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٩٠).
(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٢٦).
(٣) شرح الطحاوية (١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢).

الكفر الظاهر والإعراض الواضح: «ولهذا كان من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، أنه يجب على الخلق الإيمان بالرسول إيماناً مطلقاً جازماً عامّاً: بتصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أوجب وأمر، وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل، وأن من قال: يجب تصديق ما أدركته بعقلي ورد ما جاء به الرسول لرأيي وعقلي، وتقديم عقلي على ما أخبر به الرسول مع تصديقي بأن الرسول صادق فيما أخبر به فهو متناقض، فاسد العقل، ملحد في الشرع.

وأما من قال: لا أصدق ما أخبر به حتى أعلمه بعقلي، فكفره ظاهر، وهو ممن قيل فيه: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [غافر: ٨٣ ـ ٨٥]»[1].

وعليه فإن الواجب على المكلف هو: «كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولاً، أو نحمله شبهة، أو شكّاً، أو نقدم عليه آراء الرجال، وزبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم، والتسليم، والانقياد، والإذعان، كما نوحد المرسِل

(١) درء التعارض (١/١٨٩ ـ ١٩٠).

بالعبادة، والخضوع، والذل، والإنابة، والتوكل.

فهما توحيدان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحكم غيره، ولا يقف تنفيذ أمره، وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه، وذوي مذهبه وطائفته، ومن يعظمه، فإن أذنوا له نفذه وقبل خبره، وإلا فإن طلب السلامة فوضه إليهم، وأعرض عن أمره وخبره، وإلا حرفه عن مواضعه، وسمى تحريفه تأويلاً وحملاً، فقال: نؤوله ونحمله، فلأن يلقى العبد ربه بكل ذنب ـ ما خلا الإشراك بالله ـ خير له من أن يلقاه بهذه الحال، بل إذا بلغه الحديث الصحيح يعد نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ، فهل يسوغ أن يؤخر قبوله والعمل به حتى يعرضه على رأي فلان وكلامه ومذهبه؟! بل كان الفرض المبادرة إلى امتثاله من غير التفات إلى سواه، ولا يستشكل قوله لمخالفته رأي فلان، بل تستشكل الآراء لقوله، ولا يعارض نصه بقياس بل تهدر الأقيسة وتلغى لنصوصه، ولا يحرف كلامه عن حقيقته، لخيال يسميه أصحابه معقولاً، نعم هو مجهول، وعن الصواب معزول! ولا يوقف قبول قوله على موافقة فلان دون فلان، كائناً من كان»[1].

فالإيمان بالنبي ﷺ لا يمكن أن يكون معلقاً بشرط أو قيد أو انتفاء مانع، فهذا من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أنه مناقض لحقيقة الإيمان، ولهذا فإن من «قال للرسول: أنا أصدقك إذا لم تخالف عقلي، أو أنت صادق فيما لم تخالف فيه الدليل العقلي،

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٢٨).

فإن كان يجوز على الرسول أن يخالف دليلاً عقليّاً صحيحاً لم يكن مؤمناً به، وإن قدم على كلامه دليلاً عقليّاً ليس بصحيح لم يكن مؤمناً به، فامتنع أن يصح الإيمان بالرسول ﷺ مع هذا الشرط»[١]

فصاحب المعارض العقلي أمام أمرين:

ـ إما أن يكذب الرسول ﷺ فيما أخبر عن ربه جل وعلا، ومن كذبه فلا يمكن أن يكون مؤمناً به.

ـ وإما رد هذه المعارضات العقلية المبتدعة، والتسليم لخبر النبي ﷺ.

وعدم التزام أحد هذين الأمرين يعتبر معاندة ومكابرة.

هذا من باب إلزامهم وإلا فإن المستقر في قلب كل مؤمن، هو التسليم للرسول ﷺ في كل ما جاء به.

ولهذا لم تكن معارضة النصوص من وصف المؤمنين، بل كانت من وصف المنافقين وأهل الأهواء والبدع.

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤]. فوصف المؤمنين حقّاً بأنهم إذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً، وهؤلاء المعارضون لآياته إذا تليت عليهم آياته لم تزدهم إيماناً بل ريباً ونفاقاً.

(١) درء التعارض (٥/٢٩٧ ـ ٢٩٨).

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْبَٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ ﴿٣﴾﴾ [محمد: ٣]، «فوصف المؤمنين بأنهم اتبعوا الحق من ربهم ومن اتبع الحق كان محقّاً.

والمؤمنون اتبعوا الحق من ربهم فهم أحق الناس بالتحقيق، وإذا كان المؤمنون هم المحققين ومن نعتهم أنهم إذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً كان الموصوفون بنقيض ذلك ليسوا من المحققين عند الله وعند رسوله بل من المحققين عند إخوانهم كما أن اليهود والنصارى والمشركين وكل طائفة من المحققين عند من وافقهم على أن ما يقولونه بحق.

وقد وصف المؤمنين بما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [التوبة: ١٢٤ ـ ١٢٥]، ومن المعلوم أن من ناقض الآيات المنزلة باعتقاده وهواه لم تزده إيماناً، ولم يستبشر بنزولها بل تزيده رجساً إلى رجسه.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: ١٥]، فالصادق في قوله: «آمنوا» هو الذي لم يحصل له ريب فيما جاء به الرسول، ومن جوز أن يكون فيما أخبر به ما يعارضه صريح المعقول لم يزل في ريب من ثبوت ما أخبر به ولكن غايته أن يعلم أن الرسول صادق فيما أخبر به على طريق الجملة، فإذا نظر فيما أخبر به لم يعلم ثبوت شيء مما أخبر به.

ومن المعلوم أن العلم بأنه صادق مقصوده تصديق أخباره، والمقصود بتصديق الأخبار التصديق بمضمونها، فإذا كان لم يصدق بمضمون أخبار الرسول ﷺ كان بمنزلة من آمن بالوسيلة ولم يحصل له المقصود»(١).

فالمقرر عند سلف الأمة أن الرسول ﷺ، هو من يؤخذ عنه «العلوم الإلٰهية الدينية سمعيّها وعقليّها، ويجعل ما جاء به هو الأصول لدلالة الأدلّة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلاً، فدلائل النبوة عامتها تدل على ذلك جملة، وتفاصيل الأدلّة العقلية الموجودة في القرآن والحديث تدل على ذلك تفصيلاً.

وأيضاً فإن الأنبياء والرسل إنما بعثوا بتعريف هذا فهم أعلم الناس به وأحقهم بقيامه وأولاهم بالحق فيه، وأيضاً فمن جرب ما يقولونه ويقوله غيرهم وجد الصواب معهم»(٢).

فإن الله تعالى بعث النبي ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً، وأنه بين للناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر، والإيمان بالله واليوم الآخر يتضمن الإيمان بالمبدأ والمعاد وهو الإيمان بالخلق والبعث كما جمع بينهما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة: ٨]، وقال تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٢٨﴾﴾ [لقمان: ٢٨]،

---

(١) درء التعارض (٥/ ٣٣٦ ـ ٣٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٠). وانظر: (٢/ ٢٠)، و(٧/ ٦٦٥)، و(١٢/ ٨١)، و(١٣/ ١٣٦)، و(١٥/ ٨١).

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم: ٢٧]، وقد بيَّن الله على لسان رسوله من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ما هدى الله به عباده وكشف به مراده.

ومعلوم للمؤمنين أن رسول الله أعلم من غيره بذلك وأنصح من غيره للأمة وأفصح من غيره عبارة وبياناً، بل هو أعلم الخلق بذلك وأنصح الخلق للأمة وأفصحهم، فقد اجتمع في حقه كمال العلم والقدرة والإرادة[١].

ولا بد أن يعلم أن «جماع الفرقان بين الحق والباطل والهدى والضلال والرشاد والغي وطريق السعادة والنجاة وطريق الشقاوة والهلاك أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان فيصدق بأنه حق وصدق وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه فإن وافقه فهو حق وإن خالفه فهو باطل وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم»[٢].

الثاني: تضمن الأدلّة النقلية للأدلة العقلية:

الشرع قد جاء بالأدلّة العقلية التي يحتاج إليها الناس ونبه عليها، وهذا هو مقتضى كمال الدين في دلائله ومسائله، فالله جل

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٥ ـ ١٣٦).

وعلا قد خاطب عقول الناس وضرب لهم الأمثال، ووضع لهم الأقيسة التي هي براهين عقلية على توحيده ﷻ.

فإن القرآن الكريم «يذكر الأدلّة والبراهين العقلية على التوحيد ويبيِّن حسنه وقبح الشرك عقلاً وفطرة، ويأمر بالتوحيد وينهى عن الشرك ولهذا ضرب الله سبحانه الأمثال وهي الأدلّة العقلية وخاطب العباد بذلك خطاب من استقر في عقولهم وفطرهم حسن التوحيد ووجوبه وقبح الشرك وذمه والقرآن مملوء بالبراهين العقلية الدالة على ذلك كقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [الزمر: ٢٩]، وقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل: ٧٥ ـ ٧٦]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾﴾ [الحج: ٧٣ ـ ٧٤] إلى أضعاف ذلك من براهين التوحيد العقلية التي أرشد إليها القرآن ونبّه عليها»[1].

يقول ابن تيمية: «والقرآن قد دل على الأدلّة العقلية التي بها

---

(١) مدارج السالكين (٤/ ٥٠٤).

يعرف الصانع وتوحيده وصفاته وصدق رسله، وبها يعرف إمكان المعاد، ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلّة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها قال تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الحشر: ٢١]»[١].

وكذلك فإن «أدلّة القرآن والسُّنَّة التي يسميها هؤلاء الأدلّة اللفظية نوعان:

أحدهما: يدل بمجرد الخبر.

والثاني: يدل بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي.

والقرآن مملوء من ذكر الأدلّة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه وعلى ربوبيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته.

فآياته العيانية المشهودة في خلقه تدل على صدق النوع الأول وهو مجرد الخبر فلم يتجرد إخباره سبحانه عن آيات تدل على صدقها بل قد بين لعباده في كتابه من البراهين الدالة على صدقه وصدق رسوله ما فيه شفاء وهدى وكفاية»[٢].

فالنصوص قد تضمنت من البراهين والأدلّة العقلية على المطالب الدينية ما لا يحتاج المكلف معها إلى غيرها أبداً.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٨١).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٩٣).

فإن أحسن الأدلّة العقلية هي التي بيَّنها القرآن وأرشد إليها الرسول ﷺ، فينبغي أن يعرف أنها أجل الأدلّة العقلية وأكملها وأفضلها[١].

ويظهر بهذا أن الأدلّة النقلية تضمنت الأدلّة العقلية[٢]، مما يبين أن الأدلّة العقلية الصحيحة موجودة في الكتاب والسُّنَّة، فلا نحتاج بعد ذلك إلى أن نفترض دليلاً عقليّاً خارجاً عنهما ندعي به نصرة الدين وهو في الحقيقة معارض للدين.

والمراد من ذكر ما تقدم بيان أن ما كان برهاناً عقليّاً على أصول الاعتقاد فقد جاءت به النصوص، وعلى هذا فهو من دلالات النصوص فلا يمكنَ أن يعارضها.

وأما ما عارض النصوص مما جاء به المتكلمون فهو باطل، ونقد أهل السُّنَّة وردهم كان لهذا النوع مما يسميه أهله بالعقليات، وهو في حقيقته من الباطل الذي عارضوا به النصوص، فأهل السُّنَّة لم يطعنوا في جنس الدليل العقلي، بل طعنوا في الباطل الذي سمي عقلاً وهو في حقيقته جهل.

الثالث: امتناع التعارض بين العقل والنقل:

بعد أن تبيَّن أن حقيقة الإيمان بالنبي ﷺ لا بد فيها من

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨). وانظر: (١/ ٤٩)، (١٦/ ٢٥٣).

(٢) ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن بعض أئمة المتكلمين كانوا يعترفون بأن القرآن قد بيّن الأدلّة العقلية يقول: «وأئمة المتكلمين يعترفون بأن القرآن بيّن الأدلّة العقلية كما يذكر ذلك الأشعري وغيره، وعبد الجبار بن أحمد وغيره من المعتزلة». مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٧٠).

التسليم لما جاء به، وأنه ﷺ قد بيَّن للناس أصول الدين والإيمان من جهة الدلائل والمسائل، فالمعارض العقلي يناقض هاتين الحقيقتين.

فلو نظرنا إلى حقيقة ما جاء به النبي ﷺ، وما افتراه المتكلمون، نجد أن النبي ﷺ قد جاء بإثبات الأسماء والصفات والجهمية قالوا بتعطيلها، والنبي ﷺ جاء بإثبات الصفات والمعتزلة قالوا بتعطيلها، والنبي ﷺ جاء بإثبات جميع الصفات والأشاعرة والماتريدية قالوا بتعطيل أكثرها، والنبي ﷺ جاء بعموم خلق الله والمعتزلة قالوا بأن العبد يخلق فعل نفسه، والنبي ﷺ جاء بإثبات قدرة العبد والجبرية قالوا بنفيها أو بنفي تأثيرها.

فهذه أمثلة على مناقضة العقل الكلامي الفاسد لما جاء به النبي ﷺ.

فإن العلاقة بين العقل والنقل عند المتكلمين تقوم على التناقض والتعاند والممانعة، وهذه المعارضة لا بد وأن نعلم أنها في حقيقتها، مناقضة للإيمان بالنبي ﷺ، وللتسليم بما جاء به، فالمتكلمون أثبتوا النبوة بدليل العقل ثم ناقضوا ما جاء به بدليل العقل أيضاً، فما به أثبتوا النبوة أبطلوا به مقصود النبوة والرسالة، فكان هذا منهم إبطالاً للعقل والشرع.

فإن حقيقة هذه الطوائف من المتكلمين أنها «تجعل لها ديناً وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث فإن وافقه احتجوا به اعتضاداً لا اعتماداً، وإن خالفه فتارة يحرفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله وهذا فعل

أئمتهم، وتارة يعرضون عنه ويقولون: نفوِّض معناه إلى الله وهذا فعل عامتهم.

وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول، يجعلون أقوالهم البدعية محكمة يجب اتباعها واعتقاد موجبها، والمخالف إما كافر وإما جاهل لا يعرف هذا الباب، وليس له علم بالمعقول ولا بالأصول، ويجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقاً لهم على ذلك القول؛ وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب وترك المحكم؛ كالنصارى، والخوارج وغيرهم؛ إذ كان هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام الله وجعلوه محكماً وجعلوا المحكم متشابهاً. وأما أولئك ـ كنفاة الصفات من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم وكالفلاسفة ـ فيجعلون ما ابتدعوه هم برأيهم هو المحكم الذي يجب اتباعه، وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسُّنَّة ما يوافقه، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء وإن كان صريحاً قد يعلم معناه بالضرورة يجعلونه من المتشابه؛ ولهذا كان هؤلاء أعظم مخالفة للأنبياء من جميع أهل البدع»[1].

فهؤلاء المخالفون «للرسول ﷺ ولو في كلمة لا بد أن يكون في قولهم من الخطأ بحسب ذلك، وأن الأدلّة العقلية والسمعية المنقولة عن سائر الأنبياء توافق ما جاء به الرسول ﷺ وتناقض ما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

يقوله أهل البدع المخالفون للكتاب والسُّنَّة، وإذا قالوا: إن العقل يخالف النقل أخطؤوا في خمسة أصول:

أحدها: أن العقل الصريح لا يناقضه.

الثاني: أنه يوافقه.

الثالث: أن ما يدعونه من العقل المعارض ليس بصحيح.

الرابع: أن ما ذكروه من المعقول المعارض هو المعارض للمعقول الصريح.

الخامس: أن ما أثبتوا به الأصول كمعرفة الباري وصفاته لا يثبتها بل يناقض إثباتها»(١).

وبهذا نعلم أن موقف المتكلمين من النصوص لم يكن موقفاً علمياً، ولم يكن ردهم لها لضعف فيها، أو في مقدماتها، بل لاعتقادهم أنه تخالف العقل «وكثير من الأدلّة السمعية التي يردونها تكون أقوى بكثير من الأدلّة السمعية التي يقبلونها، وذلك لأن تلك لم يقبلوها لكون السمع جاء بها لكن لاعتقادهم أن العقل دل عليها، والسمع جعلوه عاضداً للعقل وحجة على من ينازعهم من المصدقين بالسمع، لم يكن هو عمدتهم، ولا أصل علمهم كما صرح بذلك أئمة هؤلاء المعارضين لكتاب الله وسُنَّة رسوله بآرائهم.

وإذا كان كذلك تبيَّن أن ردهم الأدلّة السمعية المعلومة الصحة بمجرد مخالفة عقل الواحد أو الطائفة منهم أو مخالفة ما يسمونه عقلاً لا يجوز إلا أن يبطلوا الأدلّة السمعية بالكلية، [ويقولوا]: إنها

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٦٣).

لا تدل على شيء، وإن إخبار الرسول عما أخبر به لا يفيد التصديق بثبوت ما أخبر به، وحينئذ فما لم يكن دليلاً لا يصلح أن يجعل معارضاً»[١].

وقد بيَّن الإمام ابن تيمية أن فرض إمكان التعارض هو منشأ الغلط عندهم في العلاقة بين العقل والنقل، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على كلام الرازي: «**ومنشأ الضلال قوله: «لو قدرنا قيام الدليل القاطع العقلي على خلاف ما دل عليه الدليل السمعي»، وإثبات هذا التقدير هو الذي أوقعكم في هذه المحاذير فكان ينبغي لكم أن تعلموا أن هذا التقدير يجب نفيه قطعاً وأنه يمتنع أن يقوم دليل قاطع عقلي مخالف للدليل السمعي**»[٢].

فالعلاقة بين العقل والنقل عند المتكلمين تقوم في أصلها على التناقض والتعارض، لا على التلازم والتوافق، فهذه هي حقيقة التقابل بين العقل والنقل عندهم، ولهذا فرضوا إمكان التعارض بين العقل والنقل وبنوا عليه قانون التعارض، وإلا فلو كانت العلاقة عندهم تقوم على التلازم والتوافق لما احتاجوا إلى هذا الفرض، ولا إلى قانون التعارض برمته.

فالقول بإمكان التعارض بين العقل والنقل، يلزم منه القول بتعارض الحقائق وتناقضها، وأنه يمكن نقض الحق بما هو حق، والقول بهذا فيه نفي لجميع الحقائق وعدم إمكان إثبات الحقائق بدليل يسلم عن معارض صحيح على زعمهم.

(١) درء التعارض (١/ ١٧٥).
(٢) درء التعارض (٥/ ٣٨٩).

وابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بدأ في إبطال هذا القول من النظر في حقيقته، فقول المتكلمين بتعارض العقل والنقل، أو بإمكانه قول ممتنع في نفسه؛ لأنه مع التسليم بصحة الدليلين يمتنع أن يتعارضا في نفس الأمر، فمتى سلم المخالف بصحة الدليل النقلي يمتنع مع ذلك أن يقول: إنه معارض للدليل العقلي، وإذا طعن في الدليل النقلي ـ فهذا مع كونه قولاً متناقضاً ـ فإنه يلزم عليه عدم إثبات شيء مما جاء به النقل؛ لأنه ما من دليل يمكن أن يطعن به في شيء من النقل إلا والعقل يجوز أن يطعن به في سائر النقل على هذا المذهب، وهذا لا يقوله من يؤمن بالله ربّاً، وبمحمد ﷺ نبيّاً ورسولاً.

وقد ذكر ابن تيمية قاعدة عامة في هذا، وهي أن الأدلّة الصحيحة لا تتعارض أيّاً كان جنسها ومصدرها، فالحكم لها بالصحة حكم لها بأنها حق، والحق في نفسه لا يتعارض ولا يتناقض قال: «وبيَّنا أن القياس الصحيح هو من العدل الذي أنزله، وأنه لا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان، فلا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح، لا قياس شرعي ولا عقلي، ولا يجوز قط أن الأدلّة الصحيحة النقلية تخالف الأدلّة الصحيحة العقلية، وأن القياس الشرعي الذي روعيت شروط صحته يخالف نصّاً من النصوص، وليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد كما قد بسطنا ذلك في مصنف مفرد، وذكرنا في كتاب درء تعارض العقل والنقل، ومتى تعارض في ظن الظان الكتاب والميزان ـ النص والقياس الشرعي أو العقلي ـ فأحد الأمرين لازم: إما فساد دلالة ما احتج به من النص؛

إما بأن لا يكون ثابتاً عن المعصوم، أو لا يكون دالّاً على ما ظنه، أو فساد دلالة ما احتج به من القياس، سواء كان شرعيّاً أو عقليّاً، بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع في الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة»[١].

فالحق يتوافق ولا يتناقض، يوافق بعضه بعضاً ولا يناقض بعضه بعضاً، فهذا من مبادئ التصور الأولى أن الحق لا يناقضه إلا ما هو باطل، أما أن يناقضه ما هو حق فهذا ممتنع؛ لأن «الحجة العقلية الصريحة لا تناقض الحجة الشرعية الصحيحة، بل يمتنع تعارض الحجج الصحيحة سواء كانت عقلية أو سمعية، أو سمعية وعقلية، بل إذا تعارضت حجتان دل على فساد إحداهما، أو فسادهما جميعاً»[٢].

وبيّن كَلَلهُ أن كل من عارض النصوص فلا تخرج معارضته عن قياس فاسد أو نقل كاذب أو كشف شيطاني «وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السُّنَّة بما يراه حجة ودليلاً، إما أن يحتج بأدلة عقلية ويظنها برهاناً وأدلةً قطعيةً، وتكون شبهات فاسدة مركبة من ألفاظ مجملة ومعان متشابهة لم يميز بين حقها وباطلها، كما يوجد مثل ذلك في جميع ما يحتج به من خالف الكتاب والسُّنَّة إنما يركب حججه من ألفاظ متشابهة، فإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبيَّن الحق من الباطل، وهذه هي الحجج العقلية، وإن تمسك المبطل بحجج سمعية فإما أن تكون كذباً على الرسول، أو تكون غير دالة على ما

(١) الرد على المنطقيين (٣٧٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٧٩).

احتج بها أهل البطول[١] فالمنع إما في الإسناد، وإما في المتن ودلالته...»[٢].

وقد تقدم فيما سبق أن النصوص قد جاءت بالأدلّة العقلية ونبهت عليها وأرشدت إليها، وعلى هذا فهي حق كما أن الأدلّة النقلية حق، والحق لا يناقض الحق بل يؤيده وينصره ويدل عليه.

وعلى ذلك فلا يمكن أن يتعارض النقل والعقل؛ لأنه مع التسليم بصحة الدليلين فهما يدلان على الحق، والحق في نفسه لا يتناقض.

وأيضاً فالأدلّة العقلية هي بعض الأدلّة النقلية، فلا يمكن أن يعارض البعض الكل خاصة مع اتحاد مصدر الدليلين.

وعلى هذا فإن الدليل العقلي لا يقابل الدليل النقلي تقابل النقيضين عند أهل السُّنَّة والجماعة، ولهذا لم يقع لهم ما وقع لكثير من المتكلمين عندما تصوروا أن يكون في النقل ما يناقض العقل أو يعارضه، بل الأمر عند أهل السُّنَّة والجماعة أن الدليل العقلي الصحيح والدليل النقلي الصحيح، يسيران في اتجاه واحد ويدلان على الحق دلالَة لا يمكن أن تتناقض.

وعليه فمتى صحت الأدلّة العقلية فلا بد أن تكون موافقة للأدلّة النقلية لا مناقضة معارضة، وهذا كله كان من المسلمات عند

---

(١) يقال: بطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً بضم الباء في الجميع. القاموس المحيط، مادة: (بطل) ص(٩٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٦٨).

أهل السُّنَّة والجماعة، ولم يكن مثار بحث أو تردد أو تشكيك.

فإن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيه من يعارض النصوص بالعقليات[١].

وأهل السُّنَّة والجماعة لا يتصور عندهم تعارض الأدلّة الصحيحة العلمية لا السمعية ولا العقلية[٢].

وعلى هذا فكل «ما خالف الكتاب والسُّنَّة فإنه مخالف أيضاً لصريح المعقول فإن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح كما أن المنقول عن الأنبياء ﷺ لا يخالف بعضه بعضاً ولكن كثير من الناس يظن تناقض ذلك وهؤلاء من الذين اختلفوا في الكتاب ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]»[٣].

وإذا كان قد استقر في قلب كل مؤمن أن ما في الكتاب والسُّنَّة كله حق لا شك فيه ولا ريب «فكيف يجوز أن يقال: إن في كتاب الله وسُنَّة رسوله الصحيحة الثابتة عنه ما يعلم زيد وعمرو بعقله أنه باطل؟ وأن يكون كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي ﷺ قدم رأيه على نص الرسول ﷺ في أنباء الغيب التي ضل فيها عامة من دخل فيها بمجرد رأيه بدون الاستهداء بهدي الله والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه مع علم كل أحد بقصوره وتقصيره في هذا الباب وبما وقع فيه من أصحابه وغير أصحابه من الاضطراب؟

---

(١) درء التعارض (٥/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ١١٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٥).

ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسُّنَّة لا يعارضها معقول بيِّن قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق.

بل نقول قولاً عامّاً كليّاً: إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول فضلاً عن أن يكون مقدماً عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات مبناها على معان متشابهة وألفاظ مجملة فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية لا براهين عقلية»[(١)].

وحاصل ما تقدم في تقرير امتناع التعارض بين العقل والنقل أمور:

الأول: أن النصوص لا يمكن أن يعارضها معقول صحيح، فنصوص الكتاب والسُّنَّة حق وصدق ولا يمكن أن تعارض شيئاً من الحق، فإن الله جل وعلا أمرنا بالنظر في كتابه وفهمه وتدبره، والنبي ﷺ أمرنا بالأخذ بسُنَّته والنظر فيها والتفقه، والأمر بالنظر في الكتاب والسُّنَّة والأخذ بما فيهما والتسليم لهما دليل على أنه لا يمكن أن يكون فيهما ما يخالف الحق، أو يخالف الأدلّة الصحيحة عقلية كانت أو حسية.

فكل ما جاء في وصف القرآن من أنه نور وهداية وبرهان يدفع القول بإمكان التعارض بين العقل والنقل؛ لأن ما كان هذا وصفه لا يمكن أن يعارض شيئاً من الحق.

(١) درء التعارض (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

وهذه الأوصاف أيضاً تدل على أنه اشتمل على كل دلائل الحق التي تبيِّنه وتوضحه. يقول الله جل وعلا في وصف كتابه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿١٧٥﴾﴾ [النساء: ١٧٤ ـ ١٧٥].

ويقول: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾ [البقرة: ٢].

وأيضاً فإن الله جل وعلا قد نفى الاختلاف في القرآن، وهذا النفي يشمل نفي التناقض والتعارض، وما لا يتناقض في نفس الأمر لا يمكن أن يناقض شيئاً من الحق، يقول ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وسُنَّة النبي ﷺ في ذلك كالقرآن، فهي وحي الله أيضاً فهي حق وصدق يقول الله جل وعلا: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ١ ـ ٤].

والنبي ﷺ لا يقول شيئاً في دين الله من عند نفسه، ولا يبدل شيئاً إلا بوحي الله له، قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿١٧﴾﴾ [يونس: ١٥ ـ ١٧].

والنبي ﷺ لا يقول على ربه جل وعلا إلا الصدق والحق ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ۝٣٣﴾ [الزمر: ٣٣].

وأمره الله جل وعلا أن يبيِّن للناس ما نزل إليهم من ربهم، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٤٤﴾ [النحل: ٤٣ ـ ٤٤].

وجاء من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو أنه قَالَ: «كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا فَأَمْسَكْتُ عَنْ الْكِتَابِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ فَقَالَ: **اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ**»(١).

وعَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ...**»(٢).

الثاني: أن مذهب السلف لا يمكن أن يعارضه دليل عقلي

(١) رواه الإمام أحمد رقم (٦٥١٠، ٦٨٠٢)، وأبو داود رقم (٣٦٤١)، وابن خزيمة رقم (٢٢٨٠)، والحاكم وصححه (١/١٨٦).

(٢) رواه الإمام أحمد رقم (١٧١٧٤)، وأبو داود رقم (٣٧٩٨)، والترمذي وحسنه رقم (٢٦٦٤).

صحيح، فالمراد إذا قيل: مذهب السلف أو: مذهب أهل السُّنَّة والجماعة إنما هو الإجماع، فإذا أجمعوا على أمر فهو حق ولا شك، وإذا كان حقّاً فلا يمكن أن يعارضه ما هو حق، بل لا يعارضه إلا ما هو باطل فإن مخالفة إجماع السلف خطأٌ قطعاً[1].

ولهذا فإن من الأصول المهمة أن «ما نطق به الكتاب وبينه أو ثبت بالسُّنَّة الصحيحة أو اتفق عليه السلف الصالح فليس لأحد أن يعارضه معقولاً ونظراً أو كلاماً وبرهاناً وقياساً عقليّاً أصلاً بل كل ما يعارض ذلك فقد علم أنه باطل علماً كليّاً عامّاً»[2].

فإن منهج السلف قائم على كتاب الله وسُنَّة النبيﷺ، وما كان كذلك فلا يمكن أن يخالف شيئاً من الحق.

ومن نظر في كلام أئمة السُّنَّة ظهر له علمهم وتقدمهم على من بعدهم، وأنهم أعلم الناس وأفقه الناس، وأنه لا يمكن أن يكون في منهجهم العلمي وطريقتهم في الاستدلال ما يخالف النقل أو العقل، يقول ابن تيمية: «ومن تدبر كلام أئمة السُّنَّة المشاهير في هذا الباب، علم أنهم كانوا أدق الناس نظراً، وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن أقوالهم هي الموافقة للمنصوص والمعقول ولهذا تأتلف ولا تختلف، وتتوافق ولا تتناقض، والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة، فلم يعرفوا حقيقة المنصوص والمعقول، فتشعبت بهم الطرق، وصاروا مختلفين في الكتاب مخالفين للكتاب، وقد قال تعالى

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٧).

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ ١٧٦﴾ [البقرة: ١٧٦]»[١].

فالسلف والأئمة قد أحكموا الدلائل النقلية والعقلية، ولم «يدخلوا مع طائفة من الطوائف فيما ابتدعوه من نفى أو إثبات، بل اعتصموا بالكتاب والسُّنَّة، ورأوا ذلك هو الموافق لصريح العقل، فجعلوا كل لفظ جاء به الكتاب والسُّنَّة من أسمائه وصفاته حقّاً يجب الإيمان به»[٢].

الثالث: أن المعارضة التي يدعيها المتكلمون ليس لها حقيقة في نفس الأمر إذا أعطيت حقها من النظر؛ لأنها إما أن ترجع إلى الخطأ في الأدلّة العقلية، أو الخطأ في استدلالهم بالنصوص:

ـ **أما الأول**: وهو الخطأ في الدليل العقلي، فيرجع إلى الأدلّة العقلية المحدثة التي أسس عليها المتكلمون أصول الاستدلال عندهم، وبنوا عليها مذهبهم، وهذا من الباطل الذي لا يمكن أن تعارض به النصوص فإن «ما يدعونه من المخالفة للنصوص لا حقيقة لها عند الاعتبار الصحيح»[٣]، فإن ما عارض النقل من الأدلّة العقلية عند المتكلمين لا بد وأن يكون باطلاً؛ لأنه لا يعارض الحق إلا ما هو باطل.

ـ **وأما الثاني**: فهم إما أن يستدلوا بنص مكذوب أو ضعيف، أو أن يفهموا من النص ما لا يدل عليه، يقول ابن تيمية: «وكثير من

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٧٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٦٢٩).

الناس يفهمون من القرآن ما لا يدل عليه، وهو معنى فاسد، ويجعلون ذلك يعارض العقل، وقد بيَّنا في مصنف مفرد «درء تعارض العقل والنقل» وذكرنا فيه عامة ما يذكرون من العقليات في معارضة الكتاب والسُّنَّة، وبيَّنا أن التعارض لا يقع إلا إذا كان ما سمي معقولاً فاسداً، وهذا هو الغالب على كلام أهل البدع، أو أن يكون ما أضيف إلى الشرع ليس منه: إما حديث موضوع، وإما فهم فاسد من نص لا يدل عليه، وإما نقل إجماع باطل»[١].

الرابع: أن الأدلّة العقلية هي بعض الأدلّة النقلية، ولا يمكن أن يقع التعارض بين الجزء والكل، فالنبي ﷺ بيَّن الأدلّة العقلية[٢] التي يحتاج إليها المكلف، وهي بعض ما جاء به وبلغه وأرشد إليه.

وما تقدم من حقيقة العلاقة بين العقل والنقل عند أهل السُّنَّة والجماعة ترجع إلى أصلين عظيمين من أصول الإيمان بالنبي ﷺ وهما:

١ ـ التسليم بكمال بلاغ النبي ﷺ للدين في دلائله ومسائله.

٢ ـ وجوب الأخذ عن النبي ﷺ من غير قيد أو شرط.

وهذا يرجع إلى حقيقة الإيمان بالنبي ﷺ، وأن دعوى المعارض العقلي مناقضة لهذه الحقيقة.

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ٤٤١).

(٢) انظر في بيان الأدلّة العقلية النقلية: كتاب «الأدلّة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد» للدكتور سعود العريفي، وكتاب «الدلالة العقلية في القرآن» للدكتور عبد الكريم عبيدات.

الخاتمة

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، لك الحمد كله ولك الشكر كله، اللهم إني أحمدك وأشكرك على ما يسرت وأعنت من إتمام هذه الرسالة وإنجازها وهي بعض نعمك علي ولا أستطيع شكرها فكيف أستطيع شكر نعمك التي لا تعد ولا تحصى؟ اللهم ما كان من صواب في هذه الرسالة فمن فضلك ونعمتك علي ولك فيه المنة والفضل، وما كان من باطل فمن نفسي والشيطان.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

١ ـ أن النبي ﷺ قد جاء بالأدلّة العقلية التي يحتاج إليها المكلف.

٢ ـ أن منهج السلف قائم على الأخذ بالأدلّة الصحيحة أيا كان مصدرها.

٣ ـ أن منهج السلف قام على التوافق بين العقل والنقل وامتناع التعارض بينهما.

٤ ـ أن السلف استعملوا الدليل العقلي الصحيح ولم يهملوه، وكان ردهم ونزاعهم مع المتكلمين في الأدلّة العقلية الباطلة.

٥ ـ بطلان قول المتكلمين بإمكان التعارض بين العقل والنقل، وقولهم بتقديم العقل على النقل.

٦ ـ أن القول بالمعارض العقلي مناقض لحقيقة الإيمان.

المحتوى

الموضوع	الصفحة



الدليل العقلي
عند السلف

فهم العلاقة بين العقل والنقل تعد من أكبر اشكاليات الفكر والمنهج قديماً وحديثاً لا في ذات العلاقة بينهما بل في فهمها وطبيعتها ، مما جعلها مادة ثرية لمشاريع فكرية نقدية كثيرة، ولا تزال قضية الاستدلال العقلي على قضايا الاعتقاد إحدى القضايا المنهجية الكبرى في البحث العقدي المعاصر، ولا يزال الموقف من الدليل العقلي عند السلف يكتنفه شيء من الغموض في كثير من الدراسات المعاصرة ، وقد جاءت هذه الأوراق الفكرية لتسلط الضوء على هذه القضية، ولتبحث في اشكالية العقل والنقل، وتبين موقف السلف من العلاقة بين العقل والنقل، وتفحص التساؤل المركزي الذي صاحب كثير من الدراسات الفكرية المعاصرة وهو : هل وقف السلف موقف المعارضة للاستدلال العقلي أم لا ؟



المملكة العربية السعودية - ص.ب ١٨٧١٨ جدة ٢١٤٢٥
هاتف : ٦٢٨٨٦٨٥ ٢ (٩٦٦+) فاكس : ٢٧١٨٢٣٠ ٢ (٩٦٦+)
www.taseel.com- info@taseel.com